سياسة التعليم الثانوي المهني

في الجمهورية العربية السورية(*)

أحمد جميل حمودي(**)

تتناول هذه الدراسة موضوعها من خلال خمس نقاط رئيسة، هي على التوالي: السياسة التعليمية، وبنية التعليم، وسياسة التعليم الثانوي المهني، وسياسات التعليم الثانوي المختارة، وأخيراً العوامل الثقافية المؤثرة في سياسة التعليم الثانوي المهني.

أولاً- السياسة التعليمية:

حددت وظيفة النظام التعليمي، في إطار الاستراتيجية التنموية السورية، توفير احتياجات عملية التنمية للأطر المتعلمة. كما تبنت هذه الاستراتيجية، في سياق سياساتها الرعائية الاجتماعية المركزية، سياسة ديمقراطية التعليم ومجانيته وعموميته، وتحويله من امتياز للفئات القوية والغنية والميسورة، إلى حق عمومي مجاني للجميع، تنفذه الدولة وتنفق عليه، وتمت ترجمة ذلك في حقل التوسع الكمي الأفقي التي تسارعت معدلاتها بصورة غير مسبوقة في

(*) هذه الدراسة تمثل الفصل الخامس من الرسالة التي حصل بها الدارس على درجة الماجستير من قسم البحوث والدراسات التربوية تحت عنوان: "دراسة مقارنة لسياسات التعليم الثانوي المهني في ضوء خبرات بعض دول آسيا والإفادة منها في الجمهورية العربية السورية".

(**) باحث عربي من سورية.

التاريخ السوري الحديث، بعد إقرار قانون استيعاب خريجي الشهادة الثانوية العامة كافة في الجامعات والمعاهد المتوسطة السورية، وتطبيق إلزامية التعليم بموجب القانون رقم (٣٥) للعام ١٩٨٣، والمتضمن إلحاق جميع الأطفال السوريين ومَن في حكمهم، من عمر (٦ - ١٢) سنة، في مدارس التعليم الابتدائي، ثم النص على مجانية التعليم وإلزاميته في مرحلة التعليم الأساسي في العام ٢٠٠٢، التي باتت تشمل ما كان يسمى سابقًا بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية[١].

وتعتمد سياسة التعليم في سورية نمط الإدارة التعليمية المركزية في مجال التخطيط والإشراف الفني والإداري، حيث تشكل مديريات التربية في المحافظات، الأقسام الإدارية المكلفة بتنفيذ سياسة الوزارة وخطوطها في مجال اختصاصها، وهي ترتبط من جهة أخرى بالإدارة المحلية التي تقوم بتحديد مهماتها واختصاصاتها وصلاحياتها، ونظم عملها، وهياكلها التنظيمية وفق النظام الداخلي الذي تصدره الإدارة المحلية بالتنسيق مع وزارة التربية[٢].

وتصرح وثائق وزارة التربية بأن التطور التربوي شمل الجوانب الكمية والنوعية للعملية التربوية ومن جوانبها كافة. فمن خلال نظرة تحليلية لمراحل التطور التربوي، لا سيما في السنوات الأخيرة، نجد أن هذا القطاع قد نهض بمسؤولياته باتجاه تحسين واقع التربية، وربطه بالمستقبل، فتوسعت آفاق العلم والمعرفة، وتنوعت فروع التعليم الثانوي[٣].

ويمكن القول: إن السياسة التعليمية ترتكز اليوم بالجمهورية العربية السورية، في إعداد خططها وبرامج تنفيذها، على الاتجاهات الآتية[٤]:

(أ) تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم.

(ب) تطبيق سياسة التعليم الإلزامي.

(ج) التوسع في انتساب الأطفال إلى الرياض، والعناية بالطفولة المبكرة.

(د) الاهتمام بلغة العصر من معلوماتية ولغات أجنبية ومواد علمية.

(هـ) التوسع بتطبيق خطة التعليم المهني بما يحقق ترابطًا أكثر فاعلية بين مُخرَجات التربية وخطط التنمية وحاجات سوق العمل.

(و) اضطلاع القطاع الخاص بدوره في العملية التربوية بإشراف وزارة التربية.

ورغم هذه الاتجاهات الطموحة للسياسة التعليمية في سورية، خاصة فيما يرتبط بالتوسع الكمي في التعليم الأساسي، إلا أن هناك العديد من المشكلات المرتبطة بنوعية التعليم؛ لذا فإن الدارسة تحاول تحديد بعض مبادئ السياسة التعليمية التي انتهجها نظام التعليم السوري، ومدى الفجوة بين هذه السياسات المعلنة والواقع التعليمي، والتي من أهمها:

١ - تحقيق التعليم للجميع:

لقد أولت الجمهورية العربية السورية اهتمامًا كبيرًا بالتعليم في جميع المراحل بسبب توفر الأدوات والسياسات الملائمة، حيث طرأت تطورات إيجابية ملموسة على التركيب التعليمي للسكان نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية، وللتوسع الكبير في نشر الخدمات التعليمية في كل من الريف والحضر، ونشر أهمية التعليم، وخاصة بالنسبة للفتيات، كما عملت الدولة على الحد من التسرب من مرحلة التعليم الابتدائي للإناث والذكور معًا، حيث نصت المادة ٣٧ من الدستور على أن "التعليم حق تكفله الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله، وإلزامي في مرحلته الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى"[٥].

وأحد أهداف التنمية للألفية في سورية، هو التأكد من أن الأطفال في كل مكان - إناثًا وذكورًا - سيكونون قادرين بحلول عام ٢٠١٥ على إتمام منهاج كامل للمدارس في التعليم الابتدائي[٦].

ويمكن القول: إن هناك العديد من التطورات والإسهامات في مجال التوسع في التعليم قد حصلت في سورية خلال السنوات الأخيرة، والتي أهمها:

(أ) تطبيق نموذج التعليم الأساسي، حيث صدر القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٢، الذي قضى بدمج مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي في مرحلة واحدة سميت "مرحلة التعليم الأساسي". وبذلك أصبحت المرحلة الإلزامية للتعليم تمتد من الصف الأول حتى الصف التاسع[٧].

(ب) التوسع في بناء المدارس أفقيًا وعموديًا، وتشمل المرحلة الأولى توزيع المدارس في سورية على المناطق السكنية كافة، فلا تكاد توجد مزرعة إلا وفيها مدرسة، حيث روعي معايير الخارطة المدرسية، في إطار ديمقراطية التعليم وعموميته ومجانيته: بناء مدرسة نموذجية في كل دائرة يكون نصف قطرها ٢كم، ويتوافر فيها عشرة تلاميذ على الأقل[٨].

والمرحلة الثانية زيادة عدد المدارس في مرحلة التعليم الأساسي، حيث بلغ عدد المدارس في العام ٢٠٠٧، (١٦,١٩٠) مدرسة، تشمل القطاع العام والخاص ووكالة الغوث، بينما بلغ عدد المدارس في العام ٢٠٠٣ (١٤,٨٧٥) مدرسة[٩].

(ج) زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، ويمكن التدليل على ما سبق من خلال مؤشرين[١٠]:

١- نسبة القيد الصافي في التعليم الابتدائي (٦ - ١١)، حيث بلغت ٩٨٪

في العام ٢٠٠٤، وبلغت نسبة القيد الصافي عند الإناث ٩٧,٩٪ في ذلك العام، محققة الهدف الموضوع لها.

إلا أن الباحث لاحظ من خلال التقارير الدولية والإحصاءات والخطط القومية التنموية، أن نسب الالتحاق تتفاوت من محافظة لأخرى، وهو ما يعني ضرورة تحقيق العدالة التربوية بين هذه المحافظات، وإن كانت ترجع هذه الظاهرة إلى عوامل اجتماعية واقتصادية وتربوية.

٢- نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى الصف السادس، حيث بلغت هذه النسبة ٨٨,٥٪ في العام ٢٠٠٤.

إلا أن هناك جملة من التحديات التي تواجه النظام التعليمي السوري، في مجال زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، والتي هي:

(أ) ارتفاع نسب التسرب من التعليم الأساسي، فقد بلغت معدلات التسرب في ضوء الأرقام الرسمية لوزارة التربية في العام الدراسي ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ من التعليم الابتدائي ٨٪، ومن التعليم الإعدادي ٢٣٪. إلا أنه بعد قانون التعليم الأساسي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٤) تراجعت هذه النسب قليلاً لتصبح ٧٪ في السنوات الست الأولى من التعليم الأساسي (المرحلة الابتدائية سابقًا)، و٢١٪ في السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الأساسي (المرحلة الإعدادية سابقًا).

ويعني ذلك كله وجود فجوة ملموسة بين منطلقات السياسات التربوية الوطنية في تطبيق إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته، والعمل على تحقيق تكافؤ الفرص، وبين معدلات التسرب وعدم الالتحاق، والتي تعود إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية مركبة[١١].

ونتيجة لذلك، تم البدء بمشروع مدته ٥ سنوات لتعليم المتسربات من

عمر ١٠ - ١٧ سنة في المحافظات الشرقية والشمالية من سورية، واللواتي أجبرتهن ظروف العمل الزراعي على ترك الدراسة أو الانقطاع عن متابعة التعليم. ويهدف المشروع، الذي ينفذ عن طريق وزارة التربية بالتعاون مع اليونيسيف، إلى إعادة إلحاق ١٥,٠٠٠ فتاه بالمدرسة، من خلال برنامج خاص تنفذه وزارة التربية[١٢].

(ب) تدني معدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ربع الناجحين في شهادة التعليم الأساسي لا يلتحقون بالتعليم الثانوي، وأن ٥٨,٤٣٪ منهم من الإناث، هذا فضلاً عن أعداد المتسربين لاحقًا ممن التحقوا به[١٣].

ويستنتج من ذلك، أنه على الرغم من أن الدولة قد وفرت فرص التعليم الثانوي لكل ناجح في التعليم الأساسي، وجعلته مجانيًا، فإن معدلات الالتحاق به، بالنسبة إلى الفئة العمرية من السكان، لا تزال ضعيفة جدًا وشديدة الإقلاق.

٢- رفع جودة التعليم:

مع أن السياسات التعليمية قد أخذت تعطي - في الآونة الأخيرة - أولوية لإصلاح الكفاءة الداخلية، وهو ما يمثل وعيًا بجوانب النقص في النظام التعليمي ومحاولة لإصلاحه، فإن هذه السياسات ما زالت - على الرغم من أهميتها - بطيئة الخطى، وتقوم على سياسات الإصلاح الجزئي التي تستهدف جوانب متفرقة من العملية التعليمية، وتعاني من نقص التكامل، وتقتصر في خير حالاتها على محاولة إصلاح الكفاءة الداخلية، دون عناية واضحة بالكفاءة الخارجية. أو بتعبير آخر: إزالة التوتر بين الأعداد والانتفاع لتحقيق مردود أفضل للاستثمار في رأس المال البشري[١٤].

لذا فإن وزارتي: التربية، والتعليم العالي اعترفتا بمشكلة خطيرة في الجودة، وبدأتا بتنفيذ بعض البرامج والمبادرات الهادفة إلى تحسين جودة التعليم وملاءمته في سورية.

ففي عام ٢٠٠٣، شاركت سورية للمرة الأولى في دراسة دولية لقياس تحصيل الطلاب، وهي دراسة بعنوان "نزعات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية". وأوحت النتائج بأن درجات السوريين في كل من الرياضيات والعلوم منخفضة، مقارنة بالمعايير الدولية. نتيجة لذلك قامت وزارة التربية بتصميم مشروع مدته خمس سنوات (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، يهدف إلى تحسين جودة التعليم الأساسي.

ويركز البرنامج على تدريب المدرسين، وتطوير مناهج جديدة طبقًا للمعايير الدولية، وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المدارس[١٥].

ويضم مشروع وزارة التربية ثلاثة مكونات: تحسين جودة المدرسين، وذلك برفع سوية التدريب من سنتين ما بعد الثانوية العامة إلى أربع سنوات في كلية التربية، وتطوير مناهج جديدة (طبقًا للمعايير الدولية)، وإحداث مقررات لتكنولوجيا المعلومات في المدارس[١٦].

ويمكن للدراسة عرض بعض المبادرات في سياق رفع جودة التعليم السوري، منها:

(أ) تم في إطار التحول من مفهوم التعليم الابتدائي إلى مفهوم التعليم الأساسي، البدء بتعيين عدد من المرشدين النفسيين في بداية العام ٢٠٠١، وعدد من المرشدين الاجتماعيين عام ٢٠٠٢، حتى بلغ عددهم في نهاية السنة الدراسية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ (١,٩٣١) مرشدًا، وسيصار إلى استيعاب أعداد الخريجين تباعًا، حتى يتم تغطية كل مدارس القطر[١٧].

(ب) تنظيم التعليم الخاص بالمرسوم التشريعي رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٤، الذي حل محل القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٥٨، الناظم للمؤسسات التعليمية الخاصة للتعليم ما قبل الجامعي[١٨].

(ج) إصدار المرسوم التشريعي رقم ٤٥ لعام ٢٠٠٩، القاضي بإحداث المركز الوطني للمتميزين، ويهدف المركز إلى تدريس الطلبة المتميزين الحائزين على شهادة التعليم الأساسي، وتقديم الرعاية العلمية لهم من خلال مناهج خاصة وبرامج إثرائية وبيئية تربوية وتعليمية ملائمة[١٩].

والملاحظ من هذه الإصلاحات الجديدة في مجال جودة التعليم، أنه لا يزال هناك تجاهل لجودة المخرجات التعليمية والاهتمام برأس المال البشري والمعرفي، من أجل الحصول على قوة بشرية معرفية قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

٣- إدخال المعلوماتية إلى مراحل التعليم المختلفة:

قامت وزارة التربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو، بوضع استراتيجية وطنية تهدف إلى إدخال تقانات المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وتعتمد هذه الاستراتيجية على تعميم مادة المعلوماتية تدريجيًا، بحيث تنفذ خطة الاستراتيجية بحلول عام ٢٠٠٥، وحتى عام ٢٠٠٣، دُرّست مادة المعلوماتية في الصف الثامن من التعليم الأساسي، بمعدل ساعتين أسبوعيًا، وكذلك في الصفين الأول والثاني من المرحلة الثانوية، بمعدل ساعتين أسبوعيًا أيضًا[٢٠].

وقد أخذت السياسات التعليمية الوطنية تولي اهتمامًا مكثفًا له صفة الأولوية بتخصيص قاعات للمعلوماتية طردًا، مع إدماجها في بنية المقررات الدراسية، وإدخال المفاهيم المعلوماتية في المناهج. ويشهد عدد الحواسيب

تطورًا كبيرًا متسارعًا في تلك القاعات التي وصل عددها حتى العام ٢٠٠٥ إلى ٤,٠٧٣ قاعة[٢١].

وعلى الرغم من نهضة الوعي المعلوماتي في المجتمع السوري، فإن الظاهرة المرصودة ما تزال تشير إلى أن الجيل القديم من المعلمين - عمومًا - الذين تكوَّنوا في مرحلة ما قبل انتشار المعلوماتية في سورية، ما يزال ناقص الأهلية في هذا المجال[٢٢].

أيضًا لا يزال انتشار تقانة المعلومات والاتصالات في التعليم محدودًا. فالإنترنت لم يدخل المدارس السورية بعد، ولم تستخدم تقانة المعلومات والاتصالات بما يساعد على رفع السوية المعرفية للطلاب[٢٣].

نتيجة لذلك ستعمل الخطة العاشرة على تعميم استخدام الحاسوب في مدارس التعليم الأساسي والثانوي، من خلال وضع استراتيجية خمسية للتعميم التدريجي لاستخدامات الحاسوب في المدارس، على أن تصل نسبة التغطية في عام ٢٠١٠ إلى ٨٥٪[٢٤].

٤- التعلم مدى الحياة:

يمكن القول إن السياسات التعليمية السورية اتجهت في السنوات الأخيرة إلى نشر الوعي التعليمي، وطرح مجموعة من الصيغ، والتي يمكن في إطارها تحقيق المساهمة الفاعلة في مجال تعليم الكبار، وقد تحقق ذلك من خلال المبادرات التالية:

(أ) محو الأمية: إذ بلغت نسبة الأمية في سورية في العام ١٩٦٠ في الفئة العمرية ١٥ - ٢٤، أكثر من ٦٠٪، لتتراجع في العام ١٩٧٠ إلى حوالي ٥٠٪ من مجمل السكان، وحوالي ٣٦٪ في العام ١٩٨١، ثم ٢٢٪ عام ١٩٩٤،

لتصل إلى أقل من ٢٠٪ في العام ٢٠٠٢، ثم ١٨٪ في العام ٢٠٠٤[٢٥]. ووفقًا لتقديرات عام ٢٠٠٥ فإن نسبة الأمية عادت للارتفاع لتصل إلى حوالي ١٩٪ بزيادة نقطتين تقريبًا عن العام ٢٠٠٣[٢٦].

ويشير بعض الباحثين، إلى أن هناك عددًا من الدلالات المرتبطة بمحو الأمية، منها[٢٧]:

١- ضعف الجهود والممارسات الرسمية في مجال محو الأمية، وعدم تكامل هذه الجهود، مما يخلق إطارًا مجتمعيًا لمحاربة الأمية والتخلص منها.

٢- استمرار تدفق منابع الأمية، كالتسرب الدراسي وعدم تعليم الفتيات وفي الأخص في المناطق الريفية والشرقية.

٣- لم يفض التطور الحاصل في البنيتين الاقتصادية والاجتماعية إلى تنامي ثقافة محاربة الأمية، ورفض فكرة وجود أناس أميين بين أفراد المجتمع.

(ب) التعليم المفتوح: رغم نشر التعليم المفتوح، حيث افتتحت الجامعات السورية التعليم المفتوح، التي تستقبل طلابًا بصرف النظر عن أعمارهم، الذي بدئ فيه في العام ٢٠٠١، بموجب المرسوم رقم ٣٨٣، بتاريخ ٢٠٠١/٧/٢٩[٢٨]، فإن هذا التعليم يعاني الكثير من المشكلات الإدارية والنوعية، لذا في إطار تصويب مسار التعليم المفتوح وقوننته، تم اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تنظمه، من خلال تطوير التعليم المفتوح من حيث الإدارة والأهداف، وقواعد القبول والتسجيل، والانتقال، ونظام الامتحانات[٢٩].

وترى إحدى الدراسات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنه لا يوجد ما يشير إلى وجود التعليم المستمر في الجامعات السورية، الذي يُعنى بتقديم محاضرات ودروس عملية في مجالات حدثت فيها تطورات جديدة وترتبط بمواضيع تدرس في المنهج التقليدي، أو تقديم تأهيل لمن لم تسمح له

ظروفه بمتابعته في يوم ما، ومثل هذا التأهيل يمكن أن يحدث في أثناء العمل وضمن شريحة عمرية محددة[٣٠].

وقد لاحظ الباحث، أنه لا يوجد في سورية سياسات تعلم مدى الحياة مرتبطة بالتعليم الثانوي المهني / العام، حيث إن سياسات التعلم مدى الحياة مقصورة على مرحلة التعليم الجامعي، على الرغم من أهمية مرحلة التعليم الثانوي كمرحلة إعداد للعمل والتعلم مدى الحياة.

٥ـ تحديث المناهج التعليمية:

أحرز اتجاه تحديث المناهج المدرسية تقدمًا ملموسًا في تطوير بعض مناهج التعليم الأساسي، وتطبيق مدخلي الكفايات والمهارات في إعدادها وتعديلها، ولا سيما في مواد العلوم التي بُنيت بطريقة تكاملية، غير أنه ما يزال متباطئًا في عملية إعداد بناء مناهج المرحلة الثانوية، حيث إن المناهج الدراسية في المرحلة الثانوية ما تزال تفتقد إلى التكامل فيما بينها، وتقوم على التقسيم التقليدي المصطنع لحقول المعرفة، وتفتقد إلى العلاقة التكاملية بين مواد مشتركة مثل مواد العلوم والرياضيات والاجتماعيات، وبين هذه المواد والتكنولوجيا والعلم والمجتمع، بما يربط المعارف بالمضامين الاجتماعية[٣١].

لذا فإن الخطة العاشرة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠، عملت على مراجعة المناهج الدراسية؛ "كي يمكن الإبقاء على ما هو نافع ومطابق، وحذف المعرفة غير الضرورية أو تعديلها، وبحيث نضمن منهجًا جديدًا" يوفر ما يلي[٣٢]:

أ) إنجاز المعايير الوطنية للمناهج التربوية في جميع مراحلها، وتحسين آليات إعداد الكتب المدرسية مضمونًا وإخراجًا.

(ب) تكثيف الجانب التربوي وجلب اهتمام الطالب لعملية التعلم، كي يتعلم كيف يتعلم.

(ج) تخفيض العبء الثقيل وغير المجدي الذي يرهق الطالب من خلال المقررات الدراسية والمكثفة، وفي المقابل زيادة مساحة الربط بين المعارف واستخدامات مصادر المعرفة من خارج المقرر الدراسي.

(د) توفير تناغم بين الجوانب الفيزيائية والجوانب النفسية للطالب في المنهج الدراسي (الجوانب الإدراكية والانفعالية والاجتماعية).

(هـ) غرس المهارات الجديدة المطلوبة للتعامل مع المعلومة، وتبصير الطالب بكيفية التواصل والفرز والتحليل والتركيب والحل والإبداع.

(و) إشراك القطاع الخاص والقطاع الأهلي والوزارات والهيئات ذات العلاقة في تطوير النظام التربوي، وفي تقويمه المرحلي الذي سيعتمد على نظام مقنن للمتابعة، يقوم على البحث والتحليل والاستنتاج العلمي.

(ز) ارتباط المنهج بواقع سوق العمل وبالتوجه الجديد للدولة نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، مما يستوجب تزويد الطالب بمهارات جديدة تمكنه من معرفة آليات السوق وكيفية استحداث المشاريع وتعريفه بعناصر شخصية الفعالية الاقتصادية، وبمستقبله في إطار العمل الحر.

وما يؤخذ على هذه الإصلاحات أنها إصلاحات جزئية تقوم على الحذف والتعديل لبعض أجزاء المنهج، دون اعتبار لبقية الأجزاء، مما يُخِلُّ بالكثير من الاعتبارات المهمة، التي أهمها النظرة الشاملة للمنهج.

٦- زيادة الإنفاق على التعليم:

على الرغم من ارتفاع معدلات التوسع الكمي والأفقي، فإن حصة التعليم من الموازنة العامة للدولة لم تتجاوز طيلة الفترة الممتدة من العام ١٩٨٣ إلى العام ٢٠٠٠، نسبة ٧٪، ولم تقفز هذه النسبة الأخيرة للتضاعف تقريبًا، إلا بدءًا

من العام ٢٠٠١[٣٣]، ويتبين من إحصاءات المكتب المركزي للإحصاء، أنه ما بين عامي ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٧ بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الموازنة العامة ما بين ١٣ـ ١٨٪. ويلاحظ أن الإنفاق على التعليم ما قبل الجامعي أكبر منه على التعليم العالي طيلة السنوات ما بين ١٩٨٨ ـ ٢٠٠٧[٣٤]، ما يعني أن هناك سياسات واضحة وقوية في التوجه نحو زيادة الإنفاق على التعليم؛ نظرًا لأنه مرتكز النمو الاقتصادي للبلاد.

إلا أنه رغم تضاعف موازنة التعليم العالي أكثر من ثلاث مرات بين عامي ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٥، فإن نسبتها لا تتجاوز ٢١,٤٪ من موازنة جميع مراحل التعليم الرسمي، و٤,٣٪ من الموازنة العامة للدولة ٢٠٠٥[٣٥].

٧ـ تطوير نظم التقويم:

في سورية، يتم تقييم أداء الطلاب حصرًا، عن طريق الامتحانات على مستوى البلاد. وتؤلف الامتحانات ونظم التقويم إحدى أكبر مشاكل التعليم في سورية، من حيث أغراضها ووظائفها، ومحتوياتها وأشكالها، التي يختزلها مفهوم "حفظ الدرس" بأبعاده المختلفة، فهي تقوم على استرجاع ما تم حفظه وتلقينه دون حل المعضلات والابتكار، وتتغلب فيها النماذج التحريرية على النماذج الأخرى التي لا تصل إلى أغلبهم، وتنشر ـ لا سيما في امتحانات الشهادات ـ أجواء من الرهبة والقلق، حيث ترسخ نمطًا من التقويم يحول الفشل إلى أزمات نفسية للمتعلمين، بقدر ما يدفع المتعلم إلى بحث كل السبل الممكنة للنجاح في الامتحان[٣٦].

وترى إحدى الدراسات (٢٠٠٥)، أن هذه الامتحانات التي تُجرى في نهاية الدورة الدراسية غير كافية لمراقبة الأداء التعليمي للطلاب، وتحديد نقاط الضعف في عملية التدريس / التعليم، واقتراح التغييرات الملائمة في العملية

التدريسية، لذا ترى الدراسة أنه ينبغي أن تطور أدوات ملائمة لمراقبة جودة نظامها التعليمي وفعاليته، وتحسين جودته، على المستويين الفردي والمؤسسي. ويمكن لهذا أن يجري من خلال تأسيس خدمة اختبارات وطنية توفر تقييمًا دوريًا للأداء التعليمي للطلاب خلال مرحلة التعليم الإعدادي والتقييم المؤسساتي لعينة من المدارس الثانوية[٣٧].

وترى الخطة الخمسية العاشرة في سورية، أنه في الوقت الحالي لا يوجد في سورية نظام التحكم بالنوعية في مجال التعليم، ولا يوجد معيار مقنن لكيفية قياس مستويات المعرفة والمهارات والقدرات لدى الطالب، الأمر الذي يتطلب العمل بصورة جذرية، وفي هذا المضمار فإن استراتيجية الخطة العاشرة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) خلال سنوات الخطة تعمل على تحقيق ما يلي[٣٨]:

(أ) إيجاد إطار مؤسسي جديد لنظم الامتحانات والتقويم والقياس والإشراف التربوي.

(ب) وضع معايير جديدة لقياس التحصيل الدراسي والاختبارات المقننة والمفتوحة الطرق.

(ج) تدريب مكثف للعاملين في الإطار المؤسسي الجديد وللمشرفين التربويين.

(د) وضع نظام مماثل لتقويم أداء المدرسين وفق مؤشرات قياسية محددة تشخص نوعية المردود التعليمي المطلوب في المستوى الدراسي المعين.

(هـ) القيام بزيارات ميدانية للخارج، من أجل الاطلاع على التجارب الناجحة في إعادة هيكلة نظم الامتحانات والإشراف التربوي، بما يتماشى مع الواقع الجديد للمنهج الدراسي ودور المعلم ودور الطالب، وطبيعة طرق التدريس والتفاعل الصفي.

ويلاحظ الباحث، من خلال هذه الخطة، غياب هدف التخفيف من مركزية الامتحانات، التي تعمل على تغييب المرونة في عملية التقويم، حيث ما زالت هذه الامتحانات تتسم بالتركيز على الحفظ والاستظهار الذي يؤثر بدوره على المخرجات التعليمية المأمولة في سورية.

ثانيًا- بنية التعليم:

ينقسم السلم التعليمي في سورية إلى المراحل التالية:

١- رياض الأطفال:

تخرج مرحلة رياض الأطفال من نطاق السلم التعليمي، كما أنها تحظى رغم أهميتها باهتمام محدود، فما زالت تابعة في معظمها للتعليم الأهلي أو لبعض المنظمات الشعبية، كالاتحاد النسائي[٣٩].

وتستوعب رياض الأطفال ثلاث فئات عمرية من فئات الطفولة المبكرة لمن هم في سن (٣ - ٥)، على أساس عدم التمييز في النوع الاجتماعي للطفل.

وقد وضعت وزارة التربية لرياض الأطفال في إطار استقلاليتها الإدارية والمالية نظامًا داخليًا موحدًا، تتمتع فيه باللامركزية والمرونة والمؤسسية في تطبيق المنهاج التربوي والخطة الدراسية الموضوعة من قبل الوزارة.

وعلى الرغم من أن الوزارة قد وضعت معايير مضبوطة لعمل رياض الأطفال، وأخضعتها قانونيًا إلى إشرافها، فإن العدد الأكبر منها ما يزال يعاني من عيوب كثيرة تتجلى في كثافة الفصول، ونقص في عدد المربيات والمتخصصات، وضعف في تأهيلهن، وفي عدم صلاحية معظم المباني المدرسة تربويًا وصحيًا وأمنيًا[٤٠].

وعلى الرغم من تزايد عدد الأطفال الذين يلتحقون بالتعليم ما قبل

المدرسي عامًا بعد عام، لا يزال معدل الالتحاق ضعيفًا جدًا بالنسبة إلى عدد السكان في الفئة العمرية من ٣ - ٥ سنوات، حيث بلغ ١٠,٩٩٪ فقط في العام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، كما لا يزال الفرق شاسعًا بين الريف والحضر لمصلحة الفئات المتوسطة الميسورة والغنية في المدن، وما زالت نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث[٤١].

٢ - التعليم الأساسي:

هي مرحلة تضم مرحلتي التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي في مرحلة واحدة. ومدة الدراسة في هذه المرحلة، تسع سنوات. وهي مرحلة إلزامية ومجانية لجميع الطلبة. وتقسم مرحلة التعليم الأساسي، وفقًا للقانون الجديد (العام الدراسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) إلى[٤٢]:

- حلقة أولى تضم التلاميذ من الصف الأول إلى الصف الرابع.
- وحلقة ثانية، من الصف الخامس إلى الصف التاسع.

إلا أنه ما تزال المرحلة الإعدادية (الحلقة الثانية حاليًا) تعليمًا عامًا موحد المناهج، على خلاف بعض الدول العربية[٤٣].

ويتم تقديم خدمة التعليم مجانًا للفئات الاجتماعية كافة (بما فيها المواظبة المدرسية، توزيع الكتب المدرسية، الطبابة المدرسية)[٤٤]. ويعامل التلاميذ ذوو الاحتياجات الخاصة، معاملة التلاميذ العاديين عند تسجيلهم في مدارس التعليم الأساسي[٤٥].

وقد تم إدخال اللغة الإنجليزية حتى الصف الأول الابتدائي، بدءًا من العام الدراسي ٢٠٠١-٢٠٠٢، على أن يتم تدريس اللغة الفرنسية كلغة ثانية من الصف السابع الأساسي[٤٦].

٣ـ التعليم الثانوي:

تحتل مرحلة التعليم الثانوي، المرتبة الثانية في السلم التعليمي، بعد مرحلة التعليم الأساسي. وهناك التعليم العام، بالإضافة إلى التعليم المهني. ومدة الدراسة في هذه المرحلة ثلاث سنوات[٤٧].

وتشكل السنة الأولى من التعليم الثانوي العام جذعًا مشتركًا، بينما يتوزع طلبة السنتين التاليتين على أحد الفرعين: العلمي أو الأدبي. وتنقسم مدارس هذه المرحلة من حيث تبعيتها إلى نوعين: مدارس رسمية مجانية عامة، ومدارس أهلية خاصة لقاء أجور يدفعها الطلاب، بالإضافة إلى مدارس وكالة الغوث. والتعليم في هذين النوعين خاضع تمامًا لإشراف وزارة التربية، على أساس وحدة التعليم[٤٨].

بالإضافة لذلك، هناك التعليم الثانوي الشرعي، وتقوم سورية بتنظيم الثانوية الشرعية، وتتبع إداريًا وزارة الأوقاف التي تنفق عليها، وتحدد مناهج العلوم الشرعية فيها، فضلاً عن تلقي الطالب فيها مواد التعليم الثانوي النظامي، وقد قامت سورية منذ العام ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ بمعادلة الشهادة الثانوية الشرعية بشهادة الثانوية العامة (الفرع الأدبي)، الأمر الذي يتيح لخريجها إكمال دراستهم في الجامعة[٤٩].

٤ـ المرحلة الجامعية:

تمتد المرحلة الجامعية في سورية لأربع سنوات دراسية على الأقل، وقد ازداد عدد الجامعات من جامعتين متمركزتين في كل من دمشق وحلب في العام ١٩٧٠، إلى أربع جامعات في العام ٢٠٠٣، وقد وصلت نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بأشكاله كافة من الفئة العمرية ١٨ ـ ٢٣، في العام الدراسي

٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، إلى ١٧,٨٪. وعلى الرغم من الارتفاع الذي طرأ على هذه النسبة من حيث متوسطها بين العامين ١٩٧٠-٢٠٠٣، والبالغ ١٢,٥٪، فإنها ما زالت متدنية بالنسبة إلى مثيلاتها في بعض بلدان العالم (٢٠٪ في العالم، و٤٠٪ في الدول المتقدمة، و٢٥٪ في البلدان العربية والشرق الأوسط)[٥٠].

ويضم التعليم العالي في سورية الأنواع التالية[٥١]:

(أ) التعليم الرسمي العام: وهو التعليم الذي تتولاه الدولة، تنظيمًا وإدارةً وإنفاقًا، وهو تعليم مجاني في جميع مراحله: الجامعي والدراسات العليا والمعاهد البحثية.

(ب) التعليم المفتوح: تعد تجربة التعليم المفتوح من التجارب الجديدة في النظام التربوي السوري. ويعتمد هذا التعليم على ذاتية التعليم لدى المتعلم. ويُقبل فيه جميع الراغبين في متابعة دراستهم الجامعية، وذلك لقاء رسوم معينة، يدفعها الطالب. والمتخرجون يحصلون على إجازة جامعية معترف بها وموازية تمامًا لشهادات التعليم الرسمي المماثلة.

(ج) التعليم الافتراضي: تمثل هذا النوع من التعليم، الجامعة الافتراضية السورية، التي تهدف إلى تأمين أرفع مستويات التعليم الجامعي العالي للطلبة السوريين والعرب من مكان إقامتهم، بواسطة شبكة الإنترنت. وتقدم شهادات من أعرق الجامعات الأوروبية والأمريكية والكندية، التي تقوم بالتعليم الإلكتروني.

(د) التعليم الموازي: وهو تعليم موازٍ للتعليم العام، ولكنه لا يخضع لشروط القبول فيه فقط، وهو تعليم مأجور، يدفع الطالب فيه رسومًا معينة، ويحصل على الشهادة نفسها التي يحصل عليها طلبة التعليم العام.

(هـ) التعليم العالي الخاص: في خطوة هي الأولى من نوعها في النظام

التربوي السوري، تم الموافقة للقطاع الخاص بافتتاح جامعات خاصة في محافظات القطر المختلفة، وتهدف هذه الخطوة إلى إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص لكي يساهم في النهضة التعليمية، وتحقيق توازن تربوي لدى جميع خريجي التعليم الثانوي، وبخاصة أولئك الذين لم تسمح لهم معدلاتهم بالانتساب إلى التعليم العام.

ثالثا- سياسة التعليم الثانوي المهني في سورية:

عرفت سورية تحولات سياسية جذرية جاءت جميعًا في شكل ثورات، وكان جراء ذلك، النص بصراحة - من خلال المراسيم والقوانين والقرارات - على إجراء تعديلات على التعليم المهني، خاصة الصناعي، ومن هذه التعديلات[٥٢]:

(أ) التوسع في التعليم الصناعي / المهني، وجعل نسبة معينة من المتعلمين تلتحق به.

(ب) تنويع اختصاصاته، والحرص على حسن توزيع جغرافي ملائم.

(ج) تشجيع الإناث على الدخول فيه.

(د) تطويره والنهوض به، لتلبية احتياجات السوق من القوى البشرية من جهة، وتنمية الاقتصاد القومي من جهة ثانية، وتصحيح هرم القوى العاملة من ناحية ثالثة.

وأحد أهداف الخطة العاشرة هو تطوير سياسات التدريب المهني وأجهزته، وإعادة التدريب وإصلاح النظام التعليمي[٥٣]. إضافة لذلك، فإن برامج التعليم المهني والفني المقترنة بجهود التنمية المحلية سوف تساعد في الحد من معدلات الفقر خلال السنوات الخمس الماضية[٥٤].

هذا وترتكز التربية في الجمهورية العربية السورية في إعداد خططها وبرامج تنفيذها على اتجاه التوسع بتطبيق خطة التعليم المهني بما يحقق ترابطًا أكثر فاعلية بين مخرجات التربية[٥٥]. وأحد جوانب استراتيجية "التعليم الجيد للجميع" في الخطة الخمسية العاشرة، التركيز على تطوير التعليم المهني[٥٦].

إلا أنه يلاحظ على سياسات التعليم الثانوي المهني في سورية، عدم الاهتمام بحصر جميع مكونات سياسة التعليم المهني، وتوضيح متضمناتها، وإقامة الانسجام والتناسق بين جميع ما يأتي فيها، مما يؤدي إلى الافتقار لصورة واضحة المعالم عنها[٥٧].

١ ـ مبادئ سياسة التعليم الثانوي المهني:

يحدد الباحث جملة من المبادئ التي ارتكزت عليها سياسة التعليم الثانوي المهني، والتي كان البعض منها له دور في تطوير التعليم المهني، والبعض الآخر أعاق مساهمة هذا التعليم في النهضة التعليمية. لذا فإن أهم مبادئ سياسة التعليم الثانوي المهني في سورية هي:

(أ) التوسع في التعليم المهني:

شهد التعليم المهني انطلاقته الكبرى بفروعه الثلاثة، الصناعي والتجاري والنسوي، بدءًا من العام الدراسي ١٩٨٨ـ ١٩٩٩، حيث بدأت وزارة التربية متابعة تنفيذ خطة الدولة في استيعاب ٧٠٪ من خريجي المرحلة الإعدادية في هذا التعليم، وذلك حتى العام الدراسي ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦[٥٨]. فقد كان هناك سياسة قوية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين، في زيادة عدد منتسبي التعليم المهني، فبينما كان عدد الطلاب في العام ١٩٦٣، قد وصل إلى ٥,٢٦٢، فإن هذا الرقم تضاعف في العام ٢٠٠٤ إلى ١٢٨,٤٦٢[٥٩].

كما اتجهت سياسات التعليم المهني، إلى التوسع في إنشاء المدارس المهنية على اختلاف برامجها، فبينما كان عدد المدارس الثانوية المهنية في العام ١٩٧٠ (٢٧) مدرسة فقط، فإنها قد وصلت في العام ٢٠٠٤ إلى (٥٧٣)[٦٠].

وقد امتدت ثانويات التعليم الصناعي / المهني إلى جميع محافظات القطر، وكانت سياسات توزيع التعليم الصناعي بين المحافظات ترتبط بعدد السكان، وحاجة المحافظة إلى نوع الاختصاص فيها، تبعًا للقطاعات الاقتصادية والإنتاجية التي تسود فيها، وارتباطات ذلك بالبيئة المحلية[٦١].

والجدول رقم (١) يبين التطور الكمي لمدخلات التعليم الثانوي المهني، خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (١)

مدارس التعليم الثانوي المهني السوري وشعبه وطلابه ومدرسوه

السنوات	صناعي				نسوي				تجاري			
	مدارس	شعب	طلاب	مدرسون	مدارس	شعب	طلاب	مدرسون	مدارس	شعب	طلاب	مدرسون
١٩٨٨	٧٦	٩٣٥	٣٣٢٤٨	٥٦٨٧	٣٢	١٧٧	٧٠١٣	٤٨٥	٤١	٣٩٠	١٢٢٩٩	٨٤١٥٢
٢٠٠٠	١٠٩	١٠٥٤	٣٨٤٤٠	٦٩٩٠	٣٤١	١٤٥٢	٣٩٨٢٣	٤٧٢٣	٩٥	٧٦٦	٣٠٧٤٠	١٧٥٠
٢٠٠٧	١٤٩	١٥٧٥	٥٠٨٢٥	٩٦٢٠	٣١٢	١١٩٥	٢٦٣٢٦	٥٢٣٣	١٣٦	٨٤٧	٢٦٢	٢٤١٠

البيانات مستخلصة من: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٨)، ص ٣٧٤ ـ ٣٤٨

ويلاحظ من الجدول رقم (١) التطور الكمي لمدخلات التعليم الثانوي المهني المرتفعة نسبيًا، إلا أن هذا التطور قد يكون مرتبطًا، حسب رأي الباحث، بارتفاع معدلات النمو السكاني في سورية خلال العقود الأخيرة.

وقد نجحت الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) في تعديل التركيبة التعليمية والتدريبية لقوة العمل باتجاه رفع نسبة خريجي الثانويات المهنية والمعاهد المتوسطة الفنية، من ١٢٪ عام ٢٠٠٠، إلى نحو ١٥٪ عام ٢٠٠٥[٦٢].

وإحدى استراتيجيات الخطة العاشرة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) هي إنشاء ١٤ مدرسة مهنية مطلوبة في استراتيجية وزارة التربية، لتحسين نوعية التعليم المهني[٦٣].

إلا أن التوسع الكمي في التعليم الثانوي المهني، تراجعت عنه السياسات التعليمية في سورية، فقد قامت في العام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ بتوجيه ٦٠٪ ممن أنهوا مرحلة التعليم الأساسي بعلامات عالية نسبيًا، إلى التعليم الثانوي العام، وتوجيه الـ ٤٠٪ الآخرين إلى التعليم المهني[٦٤]. وقد وصلت نسبة طلبة التعليم الثانوي المهني من مجموع طلبة التعليم الثانوي في العام ٢٠٠٧ إلى ٢٤٪[٦٥].

والمسألة غير مقتصرة على التراجع في معدلات التسجيل بالتعليم المهني، إنما كذلك ارتفاع معدلات التسرب، فسحب الإحصاءات المتوفرة في العام الدراسي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، فإن إجمالي عدد الطلاب المسجلين في الصف الأول الثانوي المهني هو ٤٦,٨٩٧ من أصل ٩٧,٧٩٧ طالبًا مقبولاً في هذا الصف من الناجحين بشهادة التعليم الأساسي، مما يعني أن هناك فاقدًا مباشرًا نسبته ٤١,٢٪ من إجمالي عدد المقبولين، هذا فضلاً عن التسرب المبكر الذي يتمثل في الدوام الجزئي، أو بعدم الالتحاق بعد التسجيل الرسمي والذي يصل إلى ٣,٨٠٩ طلاب مسجلين لم يلتحقوا أو تسرّبوا، وبالتالي رسبوا. وبالإجمال فإن عدد غير الملتحقين فعليًا عبر عدم التسجيل أصلاً أو عدم الالتحاق والتسرب بعد التسجيل قد وصل إلى ٣٦,٦٦٧ طالبًا أي ما نسبته ٤٥,٩٪[٦٦].

ويرى تقرير التنمية البشرية أن تدني الكفاءتين الداخلية والخارجية للتعليم المهني، متضافرة مع سياسات القبول، تؤدي إلى عدم التحاق نسبة كبيرة ممن لم تتح لهم علاماتهم في شهادة التعليم الأساسي سوى الالتحاق بالتعليم المهني،

وهذا التسرب هو ما دفع إلى إلغاء نظام الثانوية الصناعية المهنية (نظام السنتين) منذ العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١[٦٧].

ورغم أن التصريحات السياسية هي خفض التسجيل بالتعليم المهني من أجل رفع جودة التعليم، إلا أن تقرير التنمية بسورية (٢٠٠٥) يُرجع العزوف عن التعليم الثانوي المهني إلى جملة من العوامل، منها سياسات القبول المركزية في التعليم المهني، وإلى ضعف علاقته مع سوق العمل، وعدم الثقة به، وإلى أن الثانوي المهني لا يتيح الفرص الكافية لمتابعة التعليم الجامعي[٦٨].

(ب) رفع جودة التعليم المهني:

كانت سياسة وزارة التربية، هي خفض عدد الطلاب الذين يدخلون التعليم والتدريب المهني ممن يكملون المرحلة الإعدادية، في محاولة لتحسين جودة هذا القطاع وملاءمته.

ويلاحظ الباحث أن هناك جملة من المؤشرات التي تدلل على تحسن جودة التعليم المهني، منها:

(أ) تحسين معدلات التأطير، فحسب إحصاءات العام ٢٠٠٧ بلغ متوسط عدد الطلبة لكل شعبة في التعليم الثانوي المهني ٢٩ طالبًا، كما بلغ متوسط عدد الطلبة لكل مدرس في التعليم الثانوي المهني ٦ مدرسين[٦٩].

(ب) بينما كانت نسبة الناجحين في امتحانات الثانوية الصناعية والنسوية والتجارية في العام ١٩٩١، هي: ٥١٪، ٥٣٪، ٣٧٪ على التوالي، فإن هذه النسبة قد ازدادت في العام ٢٠٠٣، إلى: ٦٦٪، ٨١٪، ٦٧٪ على التوالي، مما يعني أن هناك اتجاهًا لتقليل الهدر التعليمي في التعليم المهني[٧٠].

وفي السنوات الأخيرة قامت وزارة التربية بجهود مهمة لتحسين جودة التعليم المهني الثانوي وملاءمته، مثل[٧١]:

(أ) زيادة حجم التدريب الذي يتم في الشركات من خلال تشجيع مدارس التعليم والتدريب المهني التي تعتمد ترتيبات النظام المزدوج، الذي من شأنه المساعدة في تحسين جودة التعليم والتدريب المهني وملاءمتهما لاحتياجات سوق العمل.

(ب) تطبيق برنامج "تحديث التعليم والتدريب الفني والمهني"، التابع لبرنامج "ميدا" الذي تقدمه المفوضية الأوروبية، وهو يعد إحدى المبادرات التي تبنتها السلطات السورية لتحسين جودة التعليم والتدريب المهني وملاءمتهما في قطاعين هما صناعة الألبسة الجاهزة، والصيانة في الصناعات الكهربائية والميكانيكية.

(ج) إحداث دورات تدريبية جديدة على مهارات رفيعة في الكمبيوتر والإلكترونيات، حظيت باهتمام كبير من قبل خريجي المدارس.

(د) تدريس مادة المعلومات في التعليم المهني الصناعي والنسوي بمعدل ساعتين أسبوعيًا، وتدرس كذلك في التعليم المهني التجاري بمعدل ثلاث ساعات أسبوعيًا لكل صف من صفوف مرحلة التعليم التجاري[٧٢].

إلا أن التعليم الثانوي المهني يعاني من تدني كفاءته الداخلية في عدة جوانب:

(أ) بينما علقت وزارة التربية أهمية كبيرة على البحث التربوي، فوجهته بطريقة تخدم فيها التربية بمختلف مستويات التعليم، حيث إن البحوث التربوية التي تجريها الوزارة تتناول بشكل عام مشكلات التربية في البلاد، وخاصة تلك المشكلات المتعلقة بمختلف المراحل المدرسية، وكلها تقترح حلولاً

لها في ضوء الدراسات التحليلية[٧٣]، فإن الباحث لاحظ أن الخطة العاشرة لم تضع بين أهدافها في تطوير قطاع البحث العلمي، تأسيس البحوث في مجال التعليم المهني، سوى أنها وضعت أحد مؤشرات نشر العلم والتّقانة والابتكار: متوسط الملتحقين بالمداس المهنية[٧٤].

(ب) ما زالت مخابر التعليم المهني تعاني من عدم وجود المنهاج المطابق لها، ومن ضعف معرفة تقنياته واستخدام وظائفها، فضلاً عن أن تطبيق عطلة اليومين قد أدى إلى اختصار زمن التجارب العلمية في التعليم المهني من ٢٠ ساعة إلى ١٢ ساعة، أي بما يعادل نسبة ٤٠٪، وهو ما يتناقض مع أبجديات التعليم المهني[٧٥].

(ج) خضوع التعليم المهني لأدوات التقويم نفسها الشائعة في التعليم الرسمي. وترى المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني أن هذه الامتحانات النهائية غير كافية لمراقبة الأداء التعلمي للطلاب، ولتحديد نقاط الضعف في عملية التدريس والتعلم[٧٦].

(د) تراجع حصة طالب التعليم المهني بشكل كبير جدًا من ٤٦,٤٠٢ ألف ليرة سورية (الدولار يساوي حوالي ٥٠ ل.س) في العام ٢٠٠٣، إلى ٣٢,٥٣٩ ليرة سورية في العام ٢٠٠٤[٧٧].

(هـ) تدني جودة الخدمة التعليمية، فقد توصلت أحدث الدراسات (٢٠٠٩) إلى أن هناك نقصًا كبيرًا في الأنشطة الترفيهية والتحفيزية في التعليم الثانوي التجاري/المهني، ومن ثم الضغط النفسي الذي يتعرض له الطلاب في ظل منهاج جاف يحوي فقط المعلومات الاقتصادية والتجارية والمحاسبية. وقد عبر الطلاب بالحيادية ضد ما يتعلق بشعورهم بالرضا عما تقدمه المدرسة أو المعهد من خدمات تعليمية، فليس هناك من خدمات تعليمية بالمستوى المطلوب تجعل الطالب يشعر بالرضا الواضح[٧٨].

(ج) سياسة القبول المركزية:

من خلال نتائج امتحانات مرحلة التعليم الأساسي، يتحدد توجه الطلاب نحو المراحل التعليمية اللاحقة والاختصاصات التي سيدرسونها. ويوزع الطلاب بعد مرحلة التعليم الأساسي على اختصاصات التعليم العام والمهني وفقًا لمجموع درجاتهم، كما تحددها وزارة التربية في ضوء سياسات القبول[٧٩].

ويُقبل جميع خريجي التعليم الأساسي في التعليم الثانوي المهني، بغض النظر عن درجاتهم، لكن يتم القبول في فروع التعليم المهني بالمفاضلة ضمن درجة علامات محددة سنويًا، لكن من دون إجراء مقابلات، مما أدى إلى انحصار القيد في التعليم المهني بالدرجة المتدنية من العلامات[٨٠].

ولا يجوز الانتقال من التعليم المهني بجميع أنواعه، إلا لأسباب مرضية، إلى التعليم العام، غير أن العكس ممكن، مما يدل على أن سياسة الانفتاح تسير في اتجاه واحد (إلى التعليم المهني وليس منه)، ولهذا معناه الكبير في فلسفة التربية، غير أن الأمر الإيجابي في الموضوع هو أن القوانين تسمح للمتفوقين من طلاب التعليم المهني بمتابعة دراستهم الجامعية إذا رغبوا في ذلك[٨١].

أما بالنسبة للناجحين في الشهادة الثانوية المهنية، فيتم قبول نسبة ما بين ٣٠-٤٠٪ من الناجحين وفق نظام المفاضلة والقدرة على الاستيعاب في المعاهد المتوسطة، وبينما كان قبول حامل الشهادة الثانوية الفنية (المهنية حاليًا) في الجامعة مقصورًا على المتفوق الأول فقط في كل فرع من فروع التعليم الفني الذي توجد له كليات جامعية متخصصة، فإن هذه النسبة قد ارتفعت، نتيجة كثرة المطالبات بتحقيق قدر أكبر من العدالة في هذا المجال، إلى ٢٪ من الأوائل، ثم إلى ٥٪، لتتراجع الآن إلى ٣٪، فالتعليم الثانوي المهني في سورية لا يُعد للتعليم العالي إلا في حدود ضيقة وبشروط محددة[٨٢]. إلا أنه بدءًا من العام الدراسي

٢٠٠٢ـ ٢٠٠٣، تم إصلاح نسبي في معدل قبول حاملي شهادة التعليم الفني (المهني حاليًا) في الجامعة، من خلال إحداث كلية الهندسة التقنية في كل من جامعتي حلب وتشرين، حيث أخذت هذه الكلية تستوعب ٥٠٪ من المتفوقين الأوائل في التعليم المهني[٨٣].

إلا أن سياسة القبول في التعليم الثانوي المهني ما زالت لا تتناسب مع ضرورة مراعاة ميول المتعلم ورغباته وحاجاته، فهي تتأثر بمفاهيم واتجاهات كانت سائدة قديمًا، ومؤداها أن التعليم المهني، ومن ورائه أي عمل يدوي أقل مكانة وتقديرًا من التعليم الأكاديمي، ويجب أن يضطلع بهما طلاب من الدرجة الثانية[٨٤].

ويبدو أن سياسات القبول هذه ما زالت مستمرة، فقد درست المجالس الجامعية سياسات القبول الجامعي وقدمت أفكارًا حول تطوير المعايير المعتمدة في القبول، كما تم عقد الندوة الوطنية لتطوير سياسة القبول الجامعي، بتاريخ ١٨ـ٢٠٠٧/٣/١٩، لمناقشة نتائج دراسات المجالس الجامعية، وتوصلت إلى نتائج، من أهمها اعتماد سياسة جديدة في القبول تستند إلى الاستمرار في اعتماد نتائج الثانوية كمعيار أساسي، وإضافة معيار علامة المواد الاختصاصية في بعض الاختصاصات[٨٥].

وقد عبرت إحدى الدراسات الحديثة (٢٠٠٩)، عن وجود رفض واضح لسياسة القبول المتبعة في المدارس والمعاهد التجارية من قبل مدرسي العلوم التجارية[٨٦].

(د) رفع معدلات تسجيل الإناث في التعليم الثانوي المهني:

في إطار المساهمة في إزالة التحيز ضد النوع الاجتماعي، لاحظت الدراسة أن هناك سياسات واضحة لزيادة عدد الإناث في التعليم المهني، فبينما

كانت نسبة الإناث في التعليم الثانوي المهني في العام الدراسي ١٩٦٩ - ١٩٧٠، قد وصلت إلى ٧,٤٪، فإنه قد ازدادت هذه النسبة إلى ٥٠,٧٠٪ في العام الدراسي ١٩٩٩-٢٠٠٠، إلا أن هناك تراجعًا في هذه النسبة، حيث بلغت في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، (٤٤,٢٣٪)[٨٧].

وعلى مستوى التخصصات، بلغت نسبة الإناث في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بالتخصصات الصناعية والتجارية والنسوية: ٤٪، ٥٢٪، ٩٨٪ على التوالي.

ويلاحظ مما سبق أن هناك تدنيًا واضحًا في عدد الإناث المنتسبات إلى التعليم الصناعي، مقارنة بالتجاري والنسوي، مما يعني أن هناك حاجة لتأنيث التعليم المهني في التخصصات الصناعية - الإنتاجية[٨٨].

ويلاحظ كذلك أن هناك فجوة بين نسبة الذكور ونسبة الإناث بالثانوي المهني، تصل إلى ١٢,٦٪، في حين نجد تقاربًا كبيرًا بين نسب الذكور والإناث في الثانوي العام، حيث لا يتجاوز الفرق ٠,٨٪[٨٩].

وقد تعود هذه الفجوة إلى عوامل اجتماعية - اقتصادية وتربوية؛ حيث إن بعض الفتيات يعزفن عن الالتحاق بالثانوية المهنية والتوجه لتقديم امتحان الثانوية العامة تقديمًا حرًا للالتحاق بالدراسة الجامعية[٩٠].

(هـ) ثنائية التعليم:

إن النمط التنظيمي للتعليم الثانوي في سورية يرتكز على مبدأ تفريع التعليم، الذي يتطلب تقسيم الطلاب إلى فئات مستقلة حسب مادة الاختصاص، وينتج عن هذه الأنماط التقليدية تقليل فرص الطلاب في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، للالتحاق بالفروع المهنية المختلفة، وذلك لأن المدارس المهنية المتخصصة لا يمكن إنشاؤها إلا في المدن الكبيرة؛ إذ المعروف عن المدارس المهنية المتخصصة، ارتفاع كلفتها وكبر حجمها. ولهذه

الأسباب يعتقد الكثيرون أن العلة في التعليم المهني تكمن في نمط التنظيم أكثر مما تكمن في أي سبب آخر. وما سبق يؤدي إلى المشكلات التالية:

١- عزوف الطلاب عن الالتحاق بالتعليم المهني.

٢- انغلاق فرص الانتقال بين الفروع أفقيًا وعموديًا.

ومن هنا تبرز أهمية تبني مفهوم المدرسة الثانوية الشاملة التي تتكون المناهج فيها من العناصر التالية:

١- الجذع المشترك، ويتكون من قدر من المقررات في اللغات والعلوم الاجتماعية والتربية البدنية.

٢- مواد الاختصاص، وتشمل عددًا من المقررات في أحد فروع الاختصاص (كالصناعة والزراعة)[٩١].

إلا أنه في إطار عملية الإصلاح التعليمي في سورية، ستقوم وزارة التربية باختيار مجموعة من المدارس في المحافظات المختلفة، باعتبارها نموذجية ومطابقة لشروط الإقلاع، وبهذا الصدد، ستعمل الوزارة على الاستثمار في تلك المجموعة، عن طريق إعادة هيكلتها وتزويدها بالمعدات التقنية اللازمة، وتدريب إدارتها ومدرسيها، وتطبيق المناهج المعدلة وطرق التدريس ونسق الامتحانات البديل عليها.

ومن المقرر استغراق السنة الأولى من الخطة في إعداد الأطر المفاهيمية والعملية للإصلاح، على أن يتم بدءًا من العام ٢٠٠٧ اختيار ١٠٪ من المدارس سنويًا من أجل إعادة هيكلتها وإصلاحها. وعليه، فإن الخطوة الأولى بهذا الصدد، هي التحقق من المدارس التي سيتم اختيارها في بداية التنفيذ من ناحية الفضاء التربوي والقدرات الفنية والإدارية[٩٢].

ونتيجة لجوانب الخلل في واقع سياسات التعليم الثانوي المهني التي قامت بمناقشتها الدراسة، فإن السياسات وخطط العمل الجديدة في الخطة العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠) المرتبطة بالتعليم المهني هي[٩٣]:

١- إدخال مهن حديثة، وتطوير المهن القائمة، وإلغاء البعض الآخر وفقا لحاجة سوق العمل، حيث سيتم:

(أ) إدخال مهن مثل (شبكات حاسوبية، أنظمة تشغيل وبرمجة، صيانة الحاسوب، مهنة التجهيزات الطبية، مهن الغزل والنسيج، اقتصاد منزلي، مهنة المصاعد، مهنة التجميل والعناية بالبشرة). وقد تم فعلاً إدخال بعض هذه المهن، حسب وثائق وزارة التربية لعام ٢٠٠٩[٩٤].

(ب) تطوير مهن قائمة (التدفئة والتمديدات، الكيمياء الصناعية، المحركات البحرية، وميكانيك المركبات).

٢- التركيز على الجوانب العملية والتطبيقية في التعليم المهني والفني بالتنسيق مع القطاع الخاص.

٣- مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار في التعليم المهني.

٤- تطوير مناهج التعليم المهني وفق المعايير الوطنية بما يخدم عوامل التنمية.

٥- استكمال أبنية التعليم المهني[٩٥].

٢- الدواعي العامة والخاصة لتطوير سياسات التعليم الثانوي المهني في سورية:

بالإضافة إلى الدواعي العامة لضرورة تطوير سياسات التعليم الثانوي المهني، والتي من أهمها[٩٦]:

١- التطور الهائل في مجال المعلومات والاتصالات، وما ارتبط به من تقدم علمي وتكنولوجي.

٢- المرور بمرحلة التكتلات الإقليمية، وعبر الإقليمية.

٣- العولمة أو الكوكبية في مجالات الحياة المختلفة.

فإنه لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار، حسب وجهة نظر الدراسة، أن هناك في سورية الدواعي الخاصة التالية:

١- خصوصية التطورات الجارية على الصعيد الاقتصادي بوجه عام، بعد تبني سياسات الانفتاح والإصلاح الاقتصادي، وما يسمى (اقتصاد السوق الاجتماعي).

٢- تحقيق الأهداف الاستراتيجية بعيدة ومتوسطة المدى التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة.

٣- الإمكانات المادية والموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة والجيدة في سورية.

٤- حقيقة الانتماء العربي السوري إلى المحيط العربي، في إطار سعي سورية إلى الانضمام للسوق العربية الحرة.

٣- بنية التعليم الثانوي المهني:

تبين الدراسات والوثائق أن أول مدرسة صناعية أنشئت في حلب عام ١٩٢١، وكان عدد التخصصات التي تدرس فيها ٨ تخصصات، وفي العام ١٩٢٧ أحدثت مدرسة صناعية في دمشق، وكان عدد التخصصات فيها ٨ تخصصات أيضًا، وبعد الاستقلال (١٩٤٥) أحدثت مدرستان صناعيتان في كل من مدينتي حماة (سبع تخصصات)، ودير الزور (ست تخصصات)، وكان ذلك

في العام ١٩٤٧. وفي السنة الدراسية ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كان يوجد في سورية أربع مدارس صناعية خاصة بالبنين، وواحدة خاصة بالبنات، وكانت هذه المدارس في الدرجة المتوسطة (الإعدادية).

وفي العام ١٩٥٢ تقرر نظام التعليم المهني، وحددت غاياته على النحو التالي: "غاية التعليم المهني تزويد البيئات الصناعية والتجارية في البلاد بعدد كافٍ من مختلف المهنيين الاختصاصيين".

وفي العام ١٩٥٨ استبدل اسم التعليم الفني بالتعليم المهني، وذلك بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر[٩٧].

وخلال الفترة ما بين ١٩٦٣ ـ ١٩٧٠، كان يقدم التعليم المهني في المرحلة الإعدادية (الأساسي حاليًا)، وكان عدد المدارس آنذاك ١٧ مدرسة فقط، إلا أن التعليم المهني في هذه المرحلة ألغي بعد ذلك[٩٨].

وكان نظام التعليم المهني يميز بين التعليم المهني والتعليم الفني، وحتى العام ١٩٨٨ كان التعليم الصناعي/المهني ينفذ في سورية على مستويين[٩٩]:

(أ) التعليم الثانوي الفني: وفيه يقبل خريجو الشهادة الإعدادية العامة، ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات تنتهي بالشهادة الثانوية الفنية/المهنية الصناعية، مع ذكر التخصص، ويتبع وزارة التربية فقط.

(ب) المستوى المتوسط: وفيه يُقبل خريجو الثانوية العامة أو الفنية لمدة سنتين دراسيتين، تنتهي بشهادة (المساعد المجاز) في الاختصاص الذي نجح فيه، وتتبع المعاهد المتوسطة الصناعية التي تقبل خريجي الثانويات الصناعية فقط، بينما تتبع المعاهد المتوسطة الأخرى الصناعية، أو التي تدرس اختصاصات صناعية، وزارات متعددة، منها: وزارة التعليم العالي والصناعة والإنشاء والتعمير... إلخ.

(ج) وفي العام ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ أُحدث مستوى ثالث من التعليم الصناعي، هو **التعليم المهني الصناعي**، ومدة الدراسة فيه سنتان دراسيتان، ويقبل في مدارسه الطلاب الذين نجحوا في الشهادة الإعدادية، وتنتهي الدراسة فيه بامتحان عام، يمنح الناجحون فيه وثيقة إتمام مرحلة التعليم المهني، مع ذكر المهنة، ولا يحصل في نهايتها الخريج على شهادة ثانوية فنية، مما أدى إلى زيادة التسرب بحدة من هذا الفرع التعليمي، وأدى لاحقًا إلى إلغائه (منذ العام الدراسي ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١). واختصرت الآن فروع التعليم المهني والفني تحت اسم "التعليم المهني".

وتشكل شؤون التعليم المهني والتقني إحدى الهياكل التنظيمية الحيوية التابعة لمديريات التربية في المحافظات السورية، حيث يتبع لها العديد من الدوائر والشُعب المرتبطة بالتقنيات وتخطيط التعليم المهني وتوجيهه [١٠٠].

واليوم استقر التعليم الثانوي المهني في سورية على المسارات أو الشعب التالية[١٠١]:

١ـ التعليم الثانوي الصناعي.

٢ـ التعليم الثانوي التجاري.

٣ـ التعليم الثانوي النسوي.

وتقبل الإناث فقط في اختصاص الفنون النسوية، مع نسبة ضئيلة من الذكور، ويمكن عدّه أحد الاختصاصات الصناعية عريضة المحتوى والمضمون[١٠٢].

وتشمل كل ثانوية صناعية ثلاثة تخصصات على الأقل، تحدد حسب حاجة البيئة المحلية وسوق العمل[١٠٣].

وتعتبر المعاهد المتوسطة (مدة الدراسة سنتان)، وهي المسار الوحيد

لطلاب التعليم الثانوي المهني سوى نسبة ضئيلة تدخل التعليم الجامعي، أحد المستويات التعليمية المهمة التي تهيئ الفنيين بشكل سريع للعمل في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتُعد الأطر المهنية والفنية والتقنية القادرة على المساهمة في تنفيذ المشاريع الإنتاجية المتعددة.

وتعتبر تلك المعاهد الخيار المستقبلي لمن يبحث عن تأهيل أعلى من الثانوية للدخول إلى سوق العمل[١٠٥].

كما أن احتمال دخول بعض خريجي المعاهد المتوسطة إلى الجامعة، بعد السنة الثانية عادة، يمثل أحد العوامل الإيجابية الأخرى التي تزيل خاصية "الطريق المسدود" التي تطبع هذه المعاهد، رغم أن أقلية صغيرة جدًا (٣٪ فقط) يسمح لها بتجاوز هذا الحاجز[١٠٥].

٤- برامج التعليم الثانوي المهني:

تحتوي برامج التعليم الثانوي المهني في سورية على تخصصات متعددة، خاصة في التعليم الثانوي الصناعي الذي توليه وزارة التربية السورية عناية خاصة، مقارنة بالتخصصات المهنية الأخرى، حيث تصل التخصصات أو المهن الصناعية إلى ٢٢ مهنة، فهذا النوع من المسارات المهنية يزود الخريج بقاعدة عريضة من المعارف العلمية، تمكنه من الانخراط في سوق العمل، وتساعده على تطوير نفسه واختصاصه[١٠٦].

(أ) التعليم الثانوي الصناعي:

يحتوي التعليم الثانوي الصناعي على مجموعة من البرامج أو المهن، وتقسم فيها المقررات في كل تخصص إلى مجموعتين، مجموعة العلوم المهنية التخصصية، ومجموعة التدريبات المهنية، ومن أهم هذه البرامج[١٠٧]:

١ـ مهنة صيانة الحواسيب والتجهيزات الحاسوبية: وهي مهنة استحدثت بعد الإصلاحات التربوية في السنوات الأخيرة، ويقدم فيها العديد من المقررات المتصلة بالمجال، مثل: مبادئ الإلكترونيات، مبادئ الحاسوب، الشبكات الحاسوبية وربطها، بناء الدارات الإلكترونية، أنظمة التشغيل والشبكات، صيانة الحواسيب ماديًا وبرمجيًا، والتصميم والرسم بمساعدة الحاسوب... وغيرها من المقررات.

٢ـ مهنة الشبكات الحاسوبية: وهي كسابقتها مهنة مستحدثة، وأهم المقررات التي تقدم فيها: مبادئ الاتصالات، الشبكات المحلية LAN، الاتصالات السلكية، بروتوكولات الشبكات، الشبكات البعيدة WAN، الاتصالات اللاسلكية، مخبر إلكتروني، مخبر اتصالات رقمية، أنظمة التشغيل، وربط الشبكات LAN وصيانتها... وغيرها من المقررات.

٣ـ مهنة التقنيات الإلكترونية: ويقدم فيها أيضًا العديد من المقررات، مثل: الرسم المهني الاختصاصي، الجبر المنطقي، أجهزة الاستقبال الإذاعي والتسجيل الصوتي، انتشار الأمواج والهوائيات، التليفزيون، مستقبلات الإرسال الفضائي، مخبر أجهزة الاستقبال الإذاعي والصوتي وصيانتها، مخبر آلات التسجيل المرئي وصيانتها، وتصنيع الدارات المطبوعة باستخدام الحاسوب... وغير ذلك من المقررات.

٤ـ مهنة أنظمة التشغيل والبرمجة: ويقدم فيها: الخوارزميات ولغة البرمجة، مبادئ تحليل نظم المعلومات، مبادئ إدارة قواعد البيانات، البرمجة الصناعية، مخبر برمجة، مخبر أنظمة تشغيل، والصيانة المادية والبرمجية... وغير ذلك من المقررات.

٥ـ مهنة التقنيات الكهربائية: ويقدم فيها، أسس الكهرباء، الآلات الكهربائية، مدخل إلى نظم الطاقة، قياسات القياس وأجهزته، مخبر الأسس

الكهربائية، مخبر الآلات الكهربائية، ورشة المهارات، ورشة لف الآلات، وورشة القيادة والتحكم... وغير ذلك من المقررات.

٦- مهنة التبريد والتكييف: ويقدم فيها: علم الحرارة، مبادئ التبريد والتكييف، عناصر دارات التبريد والتكييف، القيادة والتحكم لدارات التبريد والتكييف، مخبر حراريات، مخبر تطبيقات التبريد، ومخبر تطبيقات التكييف... وغير ذلك من المقررات.

٧- مهنة التدفئة والتمديدات: ويقدم فيها: العلوم المهنية العامة، أسس التدفئة، التمديدات الصحية، دارات التدفئة المركزية، وتجهيزات التدفئة المركزية... وغير ذلك من المقررات.

٨- مهنة الآليات والمعدات الزراعية: ويقدم فيها: كهرباء الآليات الزراعية، ميكانيك الآلات الزراعية، محركات الحركة ونقلها، آلات البذار وخدمة المزروعات، آلات تهيئة التربة، وآلات جني المحاصيل... وغير ذلك من المقررات.

٩- مهنة ميكانيك المركبات: ويقدم فيها: كهرباء السيارات، محركات احتراق داخلي، أجهزة نقل الحركة، ومحركات احتراق داخلي ديزل... وغير ذلك من المقررات.

١٠- مهنة كهرباء وإلكترون المركبات: ويقدم فيها: ميكانيك السيارات، الأنظمة الإلكترونية في السيارة، والرسم المهني الميكانيكي... وغير ذلك من المقررات.

١١- مهنة التصنيع الميكانيكي (تلمذة صناعية): ويقدم فيها: العلوم المهنية عامة/معادن - معالجات - صيانة - قياسات، اللغة الإنجليزية المهنية، أنظمة هيدروليك - هواء مضغوط، الصيانة وتشخيص الأعطال، المهارات اليدوية، توصيلات كهربائية، التحكم بالعمليات وتشخيص الأعطال... إلخ.

وتجدر الإشارة إلى أن التدريبات العملية في تخصص التلمذة الصناعية، تقدم فيها بعض المقررات في المؤسسة التدريبية، وأخرى في المؤسسة التعليمية.

١٢ـ مهنة نجارة الخيط العربي: ويقدم فيها: عدد يدوية وأدوات، مواد وخامات، علوم مهنية (فنون زخرفية هندسية)، ومقاييسة الكلفة وحسابها... وغير ذلك من المقررات.

١٣ـ مهنة: نجارة الموزاييك والصدف.

١٤ـ مهنة: التصنيع الميكانيكي.

١٥ـ مهنة: النسيج اليدوي والبروكار.

١٦ـ مهنة: النماذج والسباكة.

١٧ـ مهنة: النسيج.

١٨ـ مهنة: اللحام وتشكيل المعادن.

١٩ـ مهنة: نجارة الأثاث.

٢٠ـ مهنة: الغزل.

٢١ـ صيانة الأجهزة الطبية.

٢٢ـ مهنة: صناعة الألبسة / تلمذة صناعية.

ومما ينبغي الإشارة إليه، أن هناك العديد من المقررات المهنية المشتركة بين جميع التخصصات الصناعية، مثل: مبادئ السلامة المهنية وحماية البيئة.

ونظرًا للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في القرن الحادي والعشرين، وسورية هي جزء من هذا العالم المتأثر بهذه التغيرات، ومتطلبات سوق العمل، فإنه يلاحظ التعديل الواضح في التخصصات الصناعية، فمن ١٠ تخصصات في العام ١٩٨٤[١٠٨]، إلى أكثر من ٢٠ مهنة مستحدثة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما لوحظ آنفًا.

(ب) التعليم الثانوي النسوي:

لا يوجد سوى برنامج أو مهنة واحدة هي مهنة خياطة الملابس، وتضم عددًا من المقررات الخاصة بهذه المهنة، منها: حساب التكلفة والتسويق، تصنيع الملابس، التطريز اليدوي، التريكو اليدوي، تصميم الأزياء[١٠٩]. وقد وضعت الخطة العاشرة ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، في إطار إدخال مهن جديدة، خطة لإدخال مهن جديدة في هذا البرنامج، مثل: الاقتصاد المنزلي، إلا أنه لم ينفذ حتى الآن[١١٠].

(ج) التعليم الثانوي التجاري:

يحتوي التعليم الثانوي التجاري على مسار أو شعبة واحدة، يقتصر فيها الإعداد لمهنة التجارة. ويقدم فيها المقررات التالية: محاسبة الدفاتر ومسكها، محاسبة الشركات، المحاسبة الخاصة، محاسبة التكاليف والنظام المحاسبي الموحد، المحاسبة الضريبية، مبادئ في الرياضيات العامة، الرياضيات والإحصاء، الرياضيات المالية، مدخل إلى علم الإدارة (الإدارة)، إدارة الأفراد، إدارة التسويق والمبيعات، القانون المدني، القانون التجاري، مبادئ في علم الاقتصاد، تاريخ الفكر الاقتصادي، والسكرتارية[١١١].

ويقدم في جميع المسارات أو الشعب المهنية الثلاثة، مجموعة من المقررات العامة التي تقع تحت مجموعتين[١١٢]:

(أ) مواد الثقافة العامة لجميع المهن: التربية الدينية، التربية القومية الاشتراكية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، واللغة الفرنسية... إلخ.

(ب) مواد العلوم الأساسية لجميع المهن: ويقدم فيها: الرياضيات، الفيزياء والكيمياء فقط.

رابعًا - سياسات التعليم الثانوي المهني المختارة في سورية:

تعد سياسة المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل، من أهم السياسات التي تشغل بال صانع القرار في سورية، كذلك فإن سياسة التكامل بين المدارس المهنية ومؤسسات التدريب المهني والقطاعات الإنتاجية، بات لها الأهمية في سورية بعد تبني الحكومة السورية سياسة تدريبية وطنية جديدة، والتي كان لها الأثر على سياسة التعليم الثانوي المهني. وما سبق، هو الذي دعا الدراسة الحالية إلى مناقشة هذه السياسات بالتحليل والنقد الموضوعيين في حدود إمكانيات الباحث.

١- سياسة المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل:

من أجل تحديد الباحث واقع سياسات المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل، لا بد من بحث مؤشرات سوق العمل الحالية والمستقبلية ومتطلباتها في سورية.

أ - مؤشرات سوق العمل:

تشكل نسبة قوة العمل في سورية من مجموع السكان ٣١,٥٪ فقط. وهذه النسبة منخفضة نسبيًا، مقارنة مع الدول المتقدمة، لكنها أكثر ارتفاعًا من بعض جاراتها في المنطقة (بلغت في الأردن ٢٦٪). وتصل نسبة مشاركة الذكور (١٥ سنة فما فوق) بقوة العمل ٧٦٪، مقارنة بالإناث التي بلغت ١٩٪ فقط[١١٣].

وهذا التدني في المشاركة بسوق العمل السوري يعود لسببين[١١٤]:

١- ارتفاع نسبة الشباب، فالمجتمع السوري ما يزال مجتمعًا فتيًا ترتفع فيه نسبة الأطفال وتقل نسبة الأشخاص في سن العمل.

٢- ضعف مشاركة الإناث بصورة تقليدية في القوة العاملة السورية، وبقاء كثير منهن في البيوت لتربية الأطفال ورعاية المنزل. وينبغي ملاحظة أن مشاركة الإناث في المدن منخفضة أكثر من الإناث في الريف (بلغت في الريف ٢٣٪، وفي الحضر ١٥٪)، نظرًا لأن المرأة الريفية تشارك في نشاطات الزراعة المحلية.

إلا أنه بينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض، كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع، يزيد عن ٤٪ سنويًا. والسبب في ذلك يعود إلى تزايد النزعة إلى المشاركة في القوة العاملة بين أفراد المجتمع، فعدد الملتحقين الجدد بسوق العمل في العام ٢٠٠٥ بلغ ٣٠٠ ألف شخص، حسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء. ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في المستقبل في ضوء معدل النمو المذكور[١١٥].

ويمكن تفسير ذلك بعاملين اثنين[١١٦]:

١- ديموغرافي، يتمثل في تناقص معدل الخصوبة وازدياد توقعات الحياة عند الولادة، مما أدى إلى انخفاض نسبة عدد الأطفال إلى مجموع عدد السكان في المجتمع، وازدياد نسبة عدد الأشخاص في سن العمل.

٢- اجتماعي، يتمثل في ارتفاع مستوى التعليم بصورة عامة، وازدياد إقبال الأفراد على العمل، ولا سيما إقبال الإناث عليه.

وبشكل عام، فإن نسبة المشاركة في قوة العمل ذكورًا وإناثًا تكون عالية نسبيًا مع تزايد مستويات التعليم[١١٧]. إلا أنه حسب مسح القوة العاملة السورية ٢٠٠٢، فإن هناك تدنيًا في نسبة تشغيل خريجي التعليم الثانوي المهني بلغت ١٢,٥٪ فقط، مقارنة بمن يحملون الابتدائية فما دونها (بلغت ٦٦,٧٪)[١١٨].

ويبين التوزيع النسبي للمشتغلين حسب أقسام المهن الرئيسة والحالة التعليمية في العام ٢٠٠٦، أن نسبة خريجي التعليم الثانوي المهني الذين يعملون كفنيين ومهنيين هي ٢٤,٩٪ فقط، بينما وصلت نسبة تشغيلهم في المهن الإدارية والكتابية ٢٤,٧٪[١١٩]. وهذا يعني - برأي الدراسة الحالية - أن هناك عدم مواءمة في التوزيع التشغيلي لخريجي التعليم الثانوي المهني، والذي بدوره يؤثر على مخرجات سوق العمل.

أما نسب البطالة فقد تضاعفت من ٧,٦٪ في العام ١٩٩٤ إلى حوالي ١٣٪ في العام ٢٠٠٤[١٢٠]. وتتركز البطالة أساسًا في صفوف الشباب، وبصفة خاصة في الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة، التي تمثل ٢٤٪ من العاطلين عن العمل. بالإضافة لذلك، ينتمي ٥٧٪ من العاطلين عن العمل إلى الفئات الأقل تعليمًا. وقد ضمت فئات التعليم المتوسط (أساسًا التعليم المهني والفني ٤٠٪) العاطلين عن العمل[١٢١]. لكن نسب بطالة الذكور لا تستجيب نسبيًا لمستويات التعليم، على الرغم من أنها ميزة عند البحث عن عمل. أما الإناث فإن البطالة تتزايد مع ازدياد مستوى التعليم حتى مستوى التعليم الثانوي، لتتقلص بعد ذلك عند مستوى الجامعة والتعليم المتوسط[١٢٢].

وبالمجمل فإن التحديات التي تواجه الحكومة السورية فيما يتعلق بسوق العمل المحلي هي[١٢٣]:

١- زيادة المشاركة في سوق العمل.

٢- زيادة إنتاجية العمل.

٣- التخفيف من حدة البطالة والعمالة غير المستغلة Underutilized.

ب- متطلبات سوق العمل:

منذ بداية الألفية الثالثة اتجهت الحكومة السورية نحو الإصلاح الاقتصادي. حيث إن الهدف المعلن هو التحرك نحو اقتصاد السوق الاجتماعي Social Market Economy[١٢٤].

إلا أن الخطة الخمسية العاشرة تشكو عدم وجود سياسة وطنية بعيدة المدى لسوق العمل والتشغيل، بحيث يتم ربط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وبالاحتياجات المتوقعة، وباعتماد مشروعات كثيفة العمل، وتحسين استخدامات التكنولوجيا، وبربط مخرجات التعليم بواقع سوق العمل وإمكاناته المستقبلية[١٢٥].

ويبدو، نتيجة التوجه نحو الإصلاح الاقتصادي، أن هناك جملة من المتغيرات التي حدثت في سوق العمل، والتي تمثل متطلبات ضرورية، من حيث طبيعة العمالة والمهارات المتطلبة، والتغير البنيوي في سوق العمل. وكان لهذه المتغيرات انعكاس على سياسات التعليم الثانوي المهني. ويمكن تقسيم متطلبات سوق العمل على النحو التالي:

(١) متطلبات سوق العمل الحالية:

يتكون سوق العمل السوري بشكل من القطاعات العامة والخاصة والمشتركة. ونتيجة التوجه الاقتصادي الريعي الذي استندت إلية السياسة الاقتصادية في سورية خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، والذي أدى إلى ضعف مخرجات سوق العمل، فإن الإصلاحات الاقتصادية السورية التي بدأت في مطلع القرن الحادي والعشرين اتجهت إلى تشجيع القطاع الخاص، والتخلي عن سياسات تبني القطاع العام وتشغيله، والذي أدى إلى تحديات وتغيرات جديدة انعكست على متطلبات سوق العمل السوري.

وتتناول الدراسة هذه الأبعاد في المحاور التالية:

(أ) التوظيف في القطاع العام: لعبت الحكومة السورية لعقود دورًا مهيمنًا في الاقتصاد، سواء في ما يتعلق بالتوظيف والإنفاق، أو بوضع القواعد الناظمة لعمل القطاع الخاص. وحتى عام ٢٠٠٢ كان هناك حوالي ٢٤٪ من القوى العاملة يعملون في القطاع العام، سواء في الهيئات الحكومية أو مشاريع القطاع العام وشركاته، وكان حوالي ٧٥٪ من العاملين في القطاع العام هم من العاملين في الإدارات الحكومية[١٢٦]. حيث يلاحظ أن القطاع الحكومي يلعب دورًا هامشيًا في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات، على خلاف مجالات الصحة والتعليم والإدارة العامة[١٢٧].

لذا فإن الحكومة السورية تبتعد ببطء عن نموذج يعتمد بشكل كثير على القطاع العام في استيعاب العاملين السوريين وتوظيفهم[١٢٨].

ومع ذلك فإنه لا يزال العمل في القطاع العام أكثر منه في القطاع الخاص، بالنسبة لأصحاب التعليم العالي، تصل إلى حوالي ٨٥٪ في الريف و٧٥٪ في المناطق الحضرية، وهذا يعني أن هيمنة القطاع العام على فئة المتعلمين تعليمًا جيدًا يشكل تحديًا رئيسًا لسوق العمل السوري، حيث تسعى الحكومة إلى جعل القطاع الخاص سريع النمو ليساهم في النمو الاقتصادي. ويبدو أن هناك عدم ملاءمة بين المهارات التي يولدها نظام التعليم والتدريب من جهة، والمهارات التي يطالب بها أصحاب العمل في القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن هنا يبرز القطاع العام باعتباره مستودعًا للخريجين الذين يمتلكون المهارات[١٢٩].

(ب) التوظيف في القطاع الخاص: إذا استمرت الحكومة في مخططها للتحول من نموذج توظيف يقوده القطاع العام إلى نموذج يقوده القطاع الخاص،

فسيُترك الأمر للقطاع الخاص لتوفير الوظائف اللازمة للحشود الجديدة الداخلة إلى سوق العمل. وبالفعل فإن الحكومة السورية تتمسك بهذه النقطة علنًا، وقد أصدرت عددًا من القوانين والأنظمة التي تقدم حوافز تهدف إلى تسهيل دخول شركات القطاع الخاص إلى السوق وتوسعها فيه. ففي العام ٢٠٠٠، غيرت الحكومة السورية من سياساتها وسمحت للقطاع الخاص بدخول معظم الصناعات[١٣٠].

ويبدو أن هناك نموًا في القطاع الخاص غير المنظم، فاستنادًا إلى مسح قوى العمل لعام ٢٠٠٦، فإن ٤٠٪ من القوى العاملة يعملون في القطاع الخاص المنظم، ويعمل ٣١,١٪ من القوى العاملة في القطاع غير المنظم[١٣١]. فالقطاع غير المنظم لديه الإمكانية ليكون محركًا مهمًا لنمو التوظيف. وعلى الحكومة السورية أن تزيل العقبات وتطور الحوافز لتغري هذه الشركات بالانضمام إلى الاقتصاد المنظم.

ولتشجيع استثمارات القطاع الخاص، أصدرت الحكومة قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١، الذي يقدم حوافز ضريبية للمشاريع الكبيرة التي تسجل بموجب القانون ٢١، ولقد جرى تعديل قانون الاستثمار رقم ١٠ عدة مرات، كان آخرها عام ٢٠٠٠[١٣٢].

إلا أن نتائج المسوح بينت أن ٨٥٪ من المنشآت القائمة هي منشآت صغيرة، مع تدني نوعية الأدوات والتجهيزات التي تستخدم في تلك المنشآت. فلقد وصلت نسبة المنشآت التي تستخدم تجهيزات يدوية إلى ١٣,٥٪، والتي تستخدم تجهيزات نصف آلية إلى ٤٩٪، أما المنشآت التي تستخدم أدوات وتجهيزات آلية فقد انخفضت نسبتها إلى ٣٧,٤٪ فقط.

ومن الواضح أن صناعة بهذه الملامح، لا يمكن أن يكون التوزيع المهني

للمشتغلين فيها إلا توزيعًا تقليديًا مشوهًا بعيدًا عن التوزيع الملائم للاقتصادات الحديثة. والانطباع السائد في منشآت القطاع غير المنظم هو أن العمال في هذا القطاع لا يحتاجون إلى إعداد مهني متقدم. ويعود ذلك إلى ضعف بنية المنشآت في ذلك القطاع، وإلى ضعف الصلة بين عمليات التعليم والتدريب من جهة، ومتطلبات العمل في المنشآت المختلفة من جهة ثانية[١٣٣].

ومع ذلك يتوقع ارتفاع مستوى التقانة في القطاع المنظم بعد دخول سورية إلى منطقة التجارة العربية الكبرى، والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، مما يخفض الحماية على المنتجات الوطنية. ومن شأن ذلك كله ازدياد الطلب على القوة العاملة المدرَّبة والمتعلمة والمتميزة بالمهارات في القطاع المنظم، وتقلص الطلب على الأيدي العاملة غير الماهرة وغير المدرَّبة، مما يجعل عددًا كبيرًا من أفراد القوة العاملة غير المؤهلين يتجهون إلى العمل في القطاع غير المنظم[١٣٤].

ونظرًا لأهمية القطاع غير المنظم في تشغيل نسبة كبيرة من أفراد القوة العاملة، وفي امتصاص جزء من البطالة المرتفعة، فمن الضروري تطوير إعداد الأفراد العاملين في هذا القطاع، من أجل رفع مستوى إنتاجية عملهم، وتحسين مستوى الخدمات التي يقدمونها في مواقع العمل المختلفة. ولا بد من إيجاد نظام تدريب وتأهيل مرن لهم، يتوافق مع الظروف الحياتية التي يعيشونها[١٣٥].

ويبدو للباحث أن ذلك سوف يشكل أهمية بالنسبة لحاملي الشهادة الثانوية، حيث "إن غالبيتهم يعملون عملا ذاتيًا أو في القطاع غير المنظم والقطاع الخاص المنظم"[١٣٦].

وترى إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، أنه نتيجة انضمام سورية إلى معاهدة

تحرير التجارة بين البلدان العربية، وطلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ونتيجة الوصول إلى مرحلة متقدمة في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك يفرض عليها - حتى تحقق الفائدة من كل ذلك - إجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، والاقتراب من المعايير الدولية الاقتصادية والإدارية والفنية التي تعتمدها منظمة التجارة العالمية والشراكة السورية - الأوروبية. وإزاء الوضع الحالي فإن هيكلية قوة العمل الحالية لم تعد تتلاءم مع المستجدات الجديدة في الاقتصاد العالمي، وهذا يتطلب من الحكومة السورية العمل على عدة محاور أساسية، منها: اختيار تكنولوجيا ملائمة لطبيعة قوة العمل وتركيبها، إحداث حاضنات ومؤسسات تكنولوجية لتوطين التكنولوجيا الحديثة، تكثيف الاستثمار في رأس المال البشري وحل مشكلة البطالة ونقص التشغيل[١٣٧].

وقد توصلت إحدى الدراسات (٢٠٠٨)، إلى أن أهم المهارات المتطلبة من خريجي التعليم المهني التجاري السوري (المدارس الثانوية والمعاهد التجارية) في سوق العمل، حسب وجهة نظر الخريجين وأرباب العمل هي[١٣٨]:

- مهارة إتقان العمل على الحاسوب وتطبيق البرامج المحاسبية المتخصصة.
- مهارة المحاسبة التطبيقية الواقعية لدى الشركات.
- التدريب واكتساب المهارات والخبرات في أثناء الدراسة.
- مهارة التفاوض مع الزبائن.
- مهارة التسويق الإلكتروني.
- إتقان اللغة الإنجليزية.

- مهارات شخصية، مثل: الالتزام، تحمل المسؤولية، المتابعة، والأمانة.
- ممارسة التسويق الواقعي (في مكان العمل).
- إتقان لغة ثالثة (فرنسي، فارسي، تركي).
- مهارات إدارية.
- مهارة توظيف المعلومات النظرية في العمل.

(٢) المهارات المستقبلية المتطلبة:

ارتكزت الرؤيا المستقبلية في سورية لعام ٢٠٢٥، على رصيد عال من رأس المال البشري والفكري، القائم على ثقافة الكفاءة والجودة، وعلى العقل النقدي والمبدع والشخصية السورية المتمكنة من التعامل مع المتطلبات الأكثر تعقدًا للمجتمع الذي سيزداد اعتمادًا على المعرفة[١٣٩].

وترى الحكومة السورية أن اقتصاد الغد يجب أن يكون قائمًا على التنمية الفكرية وعلى ابتكارات العلوم والتكنولوجيا وتطبيقاتهما، وإذا كانت سورية تريد قاعدة لها في هذا المجال، فإنها تحتاج إلى إعادة الهيكلة؛ كي يمكن أن تلعب دورها، وبكفاءة عالية، في مجهودات البحث والتطوير، وإدماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، وتوفير الأسس اللازمة للانتقال التدريجي إلى الاقتصاد القائم على المعرفة وإنتاج الخدمات ذات المستوى العالي النوعية والجودة، والنهوض بأداء المنشآت الإنتاجية، والمساعدة في بروز "المنشآت السورية المتعلمة"[١٤٠]. وخلال الخطتين المتعاقبتين (الخطة العاشرة والحادية عشرة) وحتى عام ٢٠١٥، سيتم تطوير قوة عمل صناعية ذات قدرات مهنية ومهارية وتعليمية عالية، ورفع إنتاجية قوة العمل في الصناعة التحويلية بنسبة ١٠٪ سنويًا[١٤١].

وقد وضعت الخطة العاشرة أولويات لتحقيق أهداف التنمية للألفية، وهي[١٤٢]:

(أ) الاستثمار المكثف في رأس المال البشري عبر إصلاح منظومة التعليم والتدريب والبحث.

(ب) تطوير التدريب والتأهيل للوصول إلى قوة عمل مدرَّبة ومبتكِرة.

(ج) تطوير آليات سوق العمل وتشريعاته.

وتوافقًا مع هذه الأولويات، وضعت الخطة العاشرة جملة من المهارات المتطلبة من أجل مواءمة سوق العمل، ومن أهمها[١٤٣]:

- المهارات الإدراكية والإبداعية، وتشتمل على المهارات التالية:
  - أساليب حل المشكلات ووضع خطط العمل والمشروعات وتقويمهما.
  - تنمية القدرات التعبيرية وربط الإبداع بالعمل.
  - أساليب العمل الجماعي وعمل الفريق.
- المهارات الفنية المتعلقة بموقع العمل، وتشتمل على المهارات التالية:
  - الخيارات المهنية، وكيفية تطوير شخصية المستثمر الخاص.
  - كيفية تطوير المشروع الخاص، وتوسيع الاستثمارات.
  - المعرفة بالأسواق المحلية والأسواق التصديرية.
  - استعمال قواعد البيانات والمعلومات.
- المهارات الشخصية والإبداعية، وتشتمل على المهارات التالية:
  - مهارات التفاوض.
  - مهارات حل النزاعات.

- مهارات العلاقات العامة.
- مهارات التسيير والإدارة.

• المهارات المدنية والمواطنة، وتتضمن المهارات التالية:

- المسؤولية الاجتماعية للعمل في القطاع العام أو الخاص.
- التعرف على الحقوق والواجبات وتشخيص المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتحليلها.
- حقوق المواطنة.
- المساءلة تجاه المجتمع.

• المهارات الوظيفية، وتشتمل على المهارات التالية:

- الإجراءات القانونية لبعث مشروعات خاصة.
- قواعد الاستثمار المحلي والخارجي.

ج- واقع تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل:

ترتبط فعالية الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي بمدى الانتفاع من إعداد الكفاءات والمهارات التي تضخها كفاءتها الداخلية في سوق العمل، لشغل الوظائف والمهن التي تحتاج إليها قطاعات الاقتصاد الوطني وأنشطتها المختلفة.

ومن هنا تعتمد الكفاءة الخارجية للنظام التعليمي على درجة استجابة مخرجات التعليم لتلبية متطلبات سوق العمل، ومدى ملاءمة هذه المخرجات لتلك الاحتياجات. وتتمثل هذه الاستجابة في الأعداد المتخرجة في كل تخصص، ونوعية المعارف والمهارات التي اكتسبتها ومستواها، ومدى

ملاءمتها لتلك السوق، كما تتمثل بمدى توفر نسق الحوافز والبيئة الملائمة لتحقيق الانتفاع الأمثل[١٤٤].

وتقدم الأدبيات تفسيرات مختلفة لمشكلة البطالة في منطقة الإسكوا، ومنها سورية، وهذه التفسيرات تتنوع بين استعراض وصفي للفوارق الشاسعة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني، وحسابات أكثر تعقيدًا؛ لعدم التوافق المفترض بين المعروض من الأيدي العاملة والمطلوب منها في المنطقة بسبب عدم كفاية برامج التعليم والتدريب[١٤٥].

ويعاني التعليم الثانوي المهني في سورية من ضعف مخرجاته كميًا ونوعيًا، وتشير إلى ارتفاع معدلات التسرب والرسوب، وبالتالي إهدار رأس المال البشري، والذي أدى بدوره إلى ضعف الاتساق بين مخرجات هذا التعليم ومتطلبات سوق العمل.

تتناول الدراسة واقع تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل في سورية، من خلال المحاور التالية:

(١) مخرجات التعليم الثانوي المهني (الكمية):

يشغل خريجو التعليم الثانوي المهني في سورية المنطقة الوسطى في هرم القوة العاملة، أما خريجو المعاهد العليا والمتوسطة فإنهم يشغلون فوق الوسطى من الهرم، حيث يعتبر خريجو التعليم الثانوي المهني حلقة الوصل بين الأطر التقنية العالية (خريجو المعاهد العليا والعمال شبه الماهرين وغير الماهرين)[١٤٦].

وتذهب بعض الدراسات إلى تناقص نسبة حملة مؤهل التعليم المهني في سورية (المدارس المهنية والمعاهد التقنية)، فقد بلغت هذه النسبة في العام ١٩٩٤ على مستوى إجمالي القطر ٤,٤٪، وانخفضت بشكل طفيف إلى ٤,١٪

عام ٢٠٠٤. كما أنها انخفضت في أغلب المحافظات، رغم أهمية هذا المؤهل التعليمي في رفد سوق العمل - بشكل سريع - بالعناصر الفنية من أجل العمل والإنتاج في مختلف ميادين العمل. ويتوقع استمرار الانخفاض نظرًا لتسرب الطلاب من هذا النوع من التعليم من ناحية، ولإمكانية متابعة الطلاب الذين لم تؤهلهم علاماتهم إلى الدخول للجامعة، بأن يتابعوا دراستهم في التعليم الجامعي الخاص أو التعليم الموازي أو التعليم المفتوح[١٤٧].

ويلاحظ الباحث، أن هناك تقدمًا في مخرجات التعليم الصناعي ما بين ١٩٨٧ - ٢٠٠٦ (من ٤,٧٨٧ إلى ١٢,٣٥١ خريجًا صناعيًا)، على خلاف التعليم النسوي والتجاري الذي تزايد بشكل أكثر وضوحًا خلال السنوات الأخيرة (حيث بلغ أعداد خريجي التعليم النسوي والتجاري في العام (١٩٨٧): ١,٦٢١، ١,٤٢٩ على التوالي، وارتفعت هذه الأعداد إلى: ٧,٢٩٧، ٨,٠٨٢ على التوالي في العام ٢٠٠٦)[١٤٨]، ورغم تواضع هذه المخرجات، إذا أخذنا بالاعتبار النمو السكاني، فإن هذه الإحصاءات تدلل على التراجع الواضح في مخرجات التعليم الثانوي الصناعي، والذي يعني - حسب رأي الدراسة - زيادة العزوف عن التسجيل في التعليم الصناعي، خلافًا للتعليم النسوي والتعليم التجاري.

والجدول رقم (٢) يبين مقارنة لخريجي التعليم الثانوي المهني، خلال السنوات الأخيرة:

جدول رقم (٢)

المتخرجون في مرحلة التعليم الثانوي المهني

السنوات	صناعي	نسوي	تجاري
١٩٨٨	٤٧٩٣	١٠٠١	١٢١٨
٢٠٠٠	٩٢٤٢	٩٥٤٣	٧٨٨١
٢٠٠٧	١١٣٢٩	٥٧٦٤	٥٨٨٣

البيانات مستخلصة من: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٨)، ص ٤٠٤

من خلال الجدول رقم (٢)، الذي يوضح ضعف مخرجات التعليم الثانوي المهني، يمكن للدراسة تحديد عوامل التراجع في حجم هذه المخرجات (الكمية) بسورية، من خلال التالي:

(أ) تدني الأجور - التعليم والأجور - ضعف التحفيز:

هناك علاقة بين مستوى الأجر والمستوى التعليمي للأفراد في سوق العمل السورية، إذ حدّد القانون الموحد للعاملين في الدولة، الرواتب والأجور بشكل يتناسب مع مستواهم التعليمي. فعند بداية تعيين العامل في الدولة يكون دخله الشهري أعلى كلما ارتفع مستواه التعليمي[١٤٩].

وإذا ما تتبعنا نتائج مسح القوة العاملة عام ٢٠٠٦حول متوسط دخل العامل بحسب حالته التعليمية، فسنلاحظ أن الفروق بين دخول الأميين وحملة الثانوية المهنية ضئيلة جدًا، حيث يبلغ متوسط أجر الأمي ٧١٨٦ ل.س، بينما أجر مَن يحمل الثانوية المهنية بلغ٩١٨٢، بفارق١٩٩٦ ل.س فقط. وما سبق لا يشجع كثيرًا على التعلم[١٥٠].

وهذا ما تؤكده دراسة أخرى (٢٠٠٥)، إذ تؤكد أن الأجور الشهرية لخريجي المدارس الثانوية أعلى فقط بـ١٥ بالمئة من أجور العاملين الأميين في المجموعة العمرية ٢٥-٢٩، وترتفع إلى ٣٨٪ في الفئة العمرية ٦٠-٦٤[١٥١].

ويرى تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، أنه ربما كان هذا ناتجًا عن أن عددًا كبيرًا من الأميين يعملون في منشآتهم الخاصة، ويمتلكون ثروة تدر عليهم دخولاً مرتفعة. أما الدخل المنخفض نسبيًا لمن يحمل الثانوية المهنية فيمثل مشكلة حقيقية؛ لأنه يحدُّ من إقبال الطلاب على الالتحاق بهذه المدارس[١٥٢].

وبشكل عام، فإن هناك تدنيًا في معدل العائد على التعليم، يزداد مع

ارتفاع المستوى التعليمي في سورية بشكل طفيف، كما تبينه إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، وهذا العائد يرتفع من ٠,٣٪ في حالة التعليم الابتدائي لعينة الإناث كحد أدنى، و ٢,٧٪ لعينة الذكور، و ٤,٤٪ كحد أعلى في حال القطاع الثانوي، حتى يصل العائد على التعليم الجامعي فما فوق إلى ٥,٩٪ فقط في حال إجمالي القطر، و ١١,٩٪في حال القطاع الخاص[١٥٣].

(ب) تدني طلب القطاع الخاص على خريجي التعليم الثانوي المهني:

قد يعود ضعف طلب القطاع الخاص على خريجي التعليم المهني والتقني إلى تدني حصة الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة من إجمالي الناتج المحلي، التي بلغت في العام ٢٠٠٣ حوالي ١٦٪ و٤٪ على التوالي، وهي من أدنى النسب على المستوى العالمي عمومًا، وإلى صغر منشآتها، وطبيعتها العائلية، وتقليديتها، والضعف التقاني لتجهيزاتها خصوصًا. ووفق بعض الدراسات المقدمة إلى تقرير التنمية البشرية في سورية، فإن ٨٧٪ من أصحاب تلك المنشآت يرون أنه لا حاجة لتدريب عمالهم، مفضلين اليد التي تتعلم بالمحاكاة والتكرار على اليد المهنية الماهرة ذات المستوى التعليمي المرتفع، والأجور المرتفعة نسبيًا عن أجور العامل التقليدي[١٥٤].

ويلاحظ مما سبق، أن ضعف الطلب على خريجي التعليم الثانوي المهني مرتبط بضعف بنية المنشآت الصناعية، والذي يؤدي - بدوره - إلى تراجع مخرجات هذا التعليم.

(ج) ضعف الاستثمار في مخرجات التعليم الثانوي المهني:

ترى دراسة المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني (٢٠٠٥)، أن الازدياد الكبير في أعداد الطلاب أدى إلى قصور النمو الاقتصادي، والسبب عدم

الاستخدام الفعال للأعداد في سوق العمل. حيث إن ٢٠٪ من السكان النشطين اقتصاديًا ممن يحملون شهادات الدراسة الثانوية أو أقل، كانوا يعملون في القطاع العام[١٥٥].

وما سبق يعني أن النسبة الباقية سوف تتعرض في غالبيتها للإهمال، والذي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة بين خريجي التعليم الثانوي.

ويفسر ذلك - إلى حد كبير - أن نسبة البطالة وفق مسح البطالة للعام ٢٠٠٣، تصل في المستويات الوسطى المتعلقة بخريجي التعليم المهني، إلى ٤٠٪ من إجمالي العاطلين عن العمل. وهو ما يعني أن هناك ضعفًا شديدًا في طلب السوق على هؤلاء الخريجين[١٥٦].

(د) تدني شهادات التعليم الثانوي المهني في قطاعات التوظيف:

تتمثل مبررات تطوير مسار مهني قوي داخل التعليم الثانوي المهني، في أن الحاصلين على شهادات التعليم والتدريب المهني أكثر قابلية للتوظيف من حاملي شهادات التعليم الثانوي. وهذا صحيح بالنسبة لسورية، غير أنه يمثل جزءًا من المسألة. حيث إن نسبة الموظفين من حملة الشهادة الثانوية المهنية إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل، أعلى منه بالنسبة إلى ذوي التحصيل التعليمي الأقل، وخصوصًا بالنسبة للإناث، وهي بالفعل أعلى من نسبة حاملي شهادة الثانوية العامة، إلا أن حاملي شهادة الثانوية العامة لديهم احتمال أكبر في إكمال تعلميهم والحصول على مؤهلات تعليمية أعلى، لذا فإن مستويات التوظيف بين حاملي شهادات التعليم الثانوي المهني - من جهتها - تبقى أقل بكثير من حملة شهادات المعاهد المتوسطة والجامعات، وخصوصًا بالنسبة للإناث.

ويتمثل أحد المصادر الأخرى للقلق في الوجود المحدود لحاملي شهادات التعليم الثانوي المهني في سوق العمل السورية. وطبقًا لمسح قوة العمل لعام ٢٠٠٢، كان هناك ٨١,٠٠٠ من هؤلاء (١,٧٪ من إجمالي القوة العاملة). ولا تنسجم هذه الأرقام مع النسبة المرتفعة لحاملي الشهادة الإعدادية المسجلين في المدارس الثانوية[١٥٧].

وتدني شهادة التعليم الثانوي المهني في سوق العمل يعود، في رأي الباحث، إلى عدة عوامل:

- ضعف الكفاية الداخلية للمدارس المهنية، والمتمثلة في ارتفاع نسبة التسرب والرسوب.
- بعض حاملي الشهادة الثانوية المهنية يتابعون تعليمهم في المعاهد المتوسطة لزيادة فرصهم في سوق العمل.
- هناك بعض المتسربين أو الراسبين في المدارس المهنية يقدمون الشهادة الثانوية العامة الحرة التي تتيح لهم الدخول للجامعة.
- أن الشهادة الثانوية المهنية هي الشكل الوحيد لدخول سوق العمل، فليس هناك مؤهلات مهنية رسمية يكتسبها الخريج قبل دخول سوق العمل Training Pre-Work.

(٢) مخرجات التعليم الثانوي المهني (النوعية):

في سورية تؤكد مؤشرات مساهمة عوامل الإنتاج في النمو، ضعف مساهمة عوامل الإنتاج في النمو، نتيجة ضعف مساهمة الموارد البشرية وقوة العمل، وتدني مستوى إعدادها وضعف إنتاجيتها، ومن ثم تراجع أدائها[١٥٨].

ويرى تقرير المعرفة العربي (٢٠٠٩)، أن التعليم الثانوي التقني/المهني

في الدول العربية، ومنها سورية، يتم فيه التركيز على اكتساب المهارات العملية لممارسة عمل تقني متخصص أكثر منه لتحضير تقني قادر على التكيف مع المتطلبات المتغيرة[١٥٩].

لذا فإن الخطة العاشرة تحدد عددًا من المشكلات التي ما تزال تشكل نقاط ضعف وتحديات أمام تطوير النظام التربوي في وسورية، أهمها: ضعف نوعية مخرجات التعليم من التأهيل والتدريب بما يتناسب مع سوق العمل، وضعف دور القطاع الخاص في التعليم المهني[١٦٠].

ويمكن تحديد أبرز الفجوات بين مستوى الكفاءة الخارجية لطلاب التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل بما يلي[١٦١]:

(أ) ضعف الانسجام بين المؤهلات والخبرات المكتسبة لخريجي التعليم الثانوي المهني وبين تلك التي تحتاجها سوق العمل، بفعل الفجوة بين ما تعلموه وبين حاجة السوق، وبين تقادم الأجهزة والآلات التي تدربوا عليها في بعض الاختصاصات الحيوية المتسارعة التقدم وبين الاستحداث الملحوظ لهذه الآلات في سوق العمل، أو عدم تملكهم وظائفها في حال توافرها، وبقاء الفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي التدريبي في مستوى الخريج ومهاراته المكتسبة، وثغرات الجانب التطبيقي والتدريبي.

وترى إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، أن أحد العوامل المؤثرة على عرض قوة العمل في سورية، هو مخرجات التعليم، حيث إن هنالك فجوة بين نوعية خريجي النظام التعليمي والتدريبي ومهاراته وبين متطلبات سوق العمل، مما يعرّض غير العاملين لمخاطر البطالة وقد يدفعهم للقبول بأعمال لا تناسب مؤهلاتهم ومجالات دراساتهم واختصاصاتهم. وحسب مسح الطلب على القوى العاملة ٢٠٠٥ الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء، فإن ٤٦,٥٪ من أصحاب

القرار في المنشآت غير موافقين على أن النظام التعليمي في سورية يزود الخريجين بالمهارات والمعارف للعمل في المنشأة. وبالمقابل فإن ٢٧,٥٪ فقط من مجموع المنشآت قامت في ٢٠٠٥ بتشغيل اختصاصيين من ثانويات مهنية أو متوسطة، وهو ما يشكل فقط ١٤٪ من مجموع العاملين فيه. وقد بلغت نسبة المنشآت التي تفكر في توظيف عامل جديد، بغض النظر عن المستوى التعليمي الذي وصله، أكثر من ٦٦,٥٪، بينما لم تتجاوز نسبة من يرون أنه من المفيد توظيف خريج ثانوية مهنية ٢٣,٤٪، مقابل ١٨,٩٪ ترغب في تشغيل خريج معهد متوسط[١٦٢].

وقد توصلت إحدى الدراسات (٢٠٠٨)، إلى أن نسبة التوافق التي حققتها مهارات مناهج التعليم المهني التجاري في سورية مع متطلبات سوق العمل ٣٨,١٦٪ فقط، وهذه النسبة، حسب الدراسة، لا تشكل توافقاً فعالاً مع متطلبات سوق العمل، ومن الواجب إعداد المناهج بشكل يحقق التوافق الكامل لكي يستطيع الخريج من خلاله توظيف كل ما تعلّمه في مجال العمل.

وقد وافق ٥٥٪ من عينة خريجي التعليم المهني التجاري، على أن من المعوقات التي تواجه الخريجين في سوق العمل، عدم متابعة الخريجين في سوق العمل. بينما تدنت نسبة الذين وافقوا على أن المعوقات المتصلة بسوق العمل هي ضَعْف صلة الخريج بسوق العمل، حيث وصلت النسبة إلى ٢٥٪ فقط. بينما وافق ٧٤٪ من العينة على أبرز المعوقات المتصلة بمناهج التعليم المهني التجاري، وهي ضَعْف مهارة العمل على الحاسوب، كما وافق ٥٠٪ من العينة على أن ذلك يعود إلى اتباع طرق التدريس التقليدية التي تقوم على التلقين. كما ذهب ٤٠٪ من الخريجين إلى أن ذلك يعود إلى غياب موضوع التدريب في مكان العمل.

بينما وافق ٨٨٪ من أرباب العمل، الذين طبقت عليهم الدراسة، على أن أبرز المعوقات التي تمنع التوافق بين مؤهلات خريجي التعليم الثانوي التجاري المهني ومتطلبات سوق العمل، تعود إلى تركيز الطالب على الاختصاصات التقنية الحاسوبية، كما وافق ٨٠٪ من أرباب العمل على أن ذلك يعود إلى انخفاض طلب الجهات العامة على الشهادة الثانوية التجارية، كما أكد ٦٠٪ من أرباب العمل على أن هناك ضعفًا في التنسيق بين أصحاب العمل والخريجين والمؤسسات التعليمية.

بينما وافق ٧٠٪ من أرباب العمل، على أن أبرز المعوقات المتصلة بمناهج التعليم المهني التجاري، هي عدم إتاحة الفرصة لإكمال التعليم الجامعي بالنسبة للخريجين، مما يشعرهم بقلة الأهمية والتهميش. كما وافق ٧٠٪ من أرباب العمل على أن من المعوقات عدم اختيار الطالب في سوق العمل مما يجعل الطالب غير مهتم بما يتعلمه. كذلك وافق ٦٠٪ من أرباب العمل على أن أحد المعوقات المتصلة بسوق العمل هو الاعتماد على لغة واحدة (العربية)، بينما وصلت نسبة من وافق على أن أحد المعوقات هو تدني مستوى الكفاءة لدى الخريج إلى ٤٠٪ فقط[١٦٣].

وفي رأي الباحث، أن نتائج هذه الدراسة آنفة الذكر تفرض إعادة النظر في آليات تحديد جوانب عدم المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل، حيث إن هناك تباينًا في وجهة نظر الخريجين وأصحاب العمل، في تحديد المعوقات المرتبطة بسوق العمل ومناهج التعليم التجاري، وهذا يدعو إلى مزيد من الدراسات حول مشكلات المواءمة لكي تفيد صانعي القرار.

(ب) اختلال العلاقة ما بين المدارس المهنية وأماكن تركز المنشآت الإنتاجية العامة والخاصة. وهو ما يظهر في مفارقة أن عدد المسجلين في

الصف الأول - الثانوي المهني قد وصل في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى أعلاه في محافظة السويداء، ثم في الحسكة، بينما بلغ أدناه في دمشق ثم في حلب، وهو ما يعني أن أقل نسبة من الإقبال على التسجيل في الصف الأول الثانوي المهني هي في المحافظتين الأساسيتين النشطتين والمتطورتين صناعيًا، وهما دمشق وحلب[١٦٤].

وترى الدراسة الحالية، أن تحسين مخرجات التعليم الثانوي المهني الكمية والنوعية، مرتبط بتحسين جودة هذا التعليم وإشراك القطاع الخاص والغرف الصناعية والتجارية في تقويم الخريجين وتدريبهم قبل دخول سوق العمل.

(٣) اتجاهات ومبادرات سياسية لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم الثانوي المهني ومتطلبات سوق العمل:

وضعت الخطة الخمسية العاشرة سياسات من أجل تحسين المواءمة بين مخرجات التعليم، وأهمها التعليم المهني، ومتطلبات سوق العمل، من خلال تطوير الموارد البشرية، وأهم هذه السياسات:

(أ) التوسع في التعليم المهني والتقني والتدريب المهني كمًا ونوعًا لتلبية احتياجات الجمهورية العربية السورية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المهارات والتخصصات[١٦٥].

(ب) وضع معايير لزيادة الكفاءة الداخلية وعلاقتها بالكفاءة الخارجية للمؤسسات التعليمية ولعملية التدريس، وللاستجابة للمتطلبات الحاضرة والمستقبلية لسوق العمل.

(ج) التخطيط للتعليم بالتشارك ما بين منتجي الخدمة التعليمية ومستهلكيها، بمعنى أن إنتاج القوى العاملة المدربة والعارفة يجب أن يكون في

إطار التوازن بين العرض والطلب، والتنسيق بين الأطراف التي تنتج القوى العاملة متوسطة المهارات وتستخدمها.

(د) اعتماد البحوث والدراسات والمسوحات الميدانية للتعرف على واقع سوق العمل ومستقبلها، والمهارات المستجدة المطلوبة، والبرامج التعليمية التي يمكن تطويرها أو استحداثها لمقابلة الاحتياجات.

(هـ) إشراك القطاع الخاص بصورة فعلية، وإيجاد علاقة عضوية وجديدة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، يتم من خلال المشاركة في التدريس والتدريب والتأهيل والتشغيل، وتقرير السياسات والبرامج التعليمية[١٦٦].

(و) وضع خطة وطنية بعيدة المدى لتطوير الموارد البشرية، يشكل النظام التعليمي أحد عناصرها، في حين يعنى بالجوانب الأخرى كل من النظام التدريبي الوطني وإعادة التأهيل للمنشآت العامة والخاصة والتطوير لقواها العاملة[١٦٧].

(ز) تعديل سياسات القبول في التعليم الثانوي والمعاهد والجامعات، واستحداث أقسام وإلغاء أقسام أخرى، وفق متطلبات السوق، بحيث يتاح لأعداد أكبر من الطلاب الدخول في اختصاصات العلوم والتكنولوجيا والمهن الحديثة.

(ح) تطوير المناهج التعليمية بحيث يكون جميع الطلبة في نهاية المرحلة الثانوية ملمين بمعارف مهنية تؤهلهم للانخراط في سوق العمل، والمعرفة بالخيارات الموجودة للعمل الخاص، وبأساليب إعداد المشروعات وحساب جدواها وتكاليفها.

(ط) ارتباط الطلبة خريجي المدارس الثانوية المتخصصة (المهنية)

والمعاهد والجامعات، بمدارسهم ومعاهدهم بعد التخرج، للتأكد من فاعلية تأهيلهم، ومن أجل توجيههم مهنيًا، أو حتى يحصل الخريج على عمل، أو يجري إدخاله في إطار برنامج تدريبي للتأهيل أو إعادة التأهيل.

(ي) تحقيق تعاون وتنسيق مباشر بين المدارس الرسمية والخاصة والمنشآت الإنتاجية العامة والخاصة، والاستعانة بفنيين من تلك المنشآت للتدريس في المعاهد والثانويات المتخصصة، كما يمكن وضع أسس نظام التدريب الدراسي، بحيث يمكن للطالب أن يتلقى دروسًا تطبيقية في المنشآت.

(ك) تحسين أوضاع التعليم والعمل على التقليل من عدد المتسربين من الدراسة، الذين يدخلون سوق العمل في سن مبكرة، دون إعداد مهني كاف.

(ل) إعادة تأهيل الكادر التدريسي في مراحل التعليم المختلفة، وتطوير مهاراته المهنية، ومحو أميته التقنية في مجال المعلوماتية، وذلك بتزويده بالأساليب الجديدة للتدريس والتفاعل الصفي، وكيفية إيلاء الاهتمام، خاصة للتلاميذ المبدعين من جانب، وللتلاميذ ذوي الاحتياجات الإضافية للتعلم من جانب آخر.

(م) تعميم استخدامات الحاسوب في مراحل التعليم المختلفة وفق خطة تدرُّجية، وتطوير أساليب التدريس، بحيث تكتسب الصفة التفاعلية، وتتمحور حول التلميذ، وتعتمد على المصادر المعرفية من المجتمع ومن التراث العالمي، خارج البناء المدرسي، ومن خدمات الإنترنت، إضافة إلى الكتاب المدرسي المقرر.

(ن) تكثيف تعليم اللغات الأجنبية، ووضع برامج مدرسية متخصصة في تعليم اللغة الفنية، باعتبار أن ذلك من متطلبات العصر للتفاعل مع المعرفة، واكتسابها[١٦٨].

(س) التقييم الدوري لمناهج العلوم والتقانة وبرامجهما في جميع أنواع التعليم والتدريب ومراحلهما، وتطويرها لتصبح مواكبة للاحتياجات المتجددة لمنظومة العلم والتقانة والابتكار، والعمل على مشاركة القطاعات المستفيدة من مخرجات التعليم في تقييمها وتطويرها[١٦٩].

(ع) تعزيز عمل "مرصد التشغيل"، الجاري العمل فيه لدى هيئة تخطيط الدولة، وذلك لضمان خزن المعلومات الخاصة بالتشغيل وتبويبها على كافة الأصعدة بصورة مؤسسية. كما سيعمل المرصد على توفير نظام لمراقبة سوق العمل وتطوراته، وعلاقته بالنظم التعليمية والتدريبية وتنمية الموارد البشرية وتطويرها[١٧٠].

٢ - سياسة التكامل بين المدارس المهنية ومؤسسات التعليم المهني والقطاعات الإنتاجية:

تناقش الدراسة سياسات التكامل وطبيعته بين المدارس المهنية ومؤسسات التعليم المهني والقطاعات الإنتاجية في سورية وفق التقسيم التالي:

أ - التكامل بين المدارس المهنية ومؤسسات التدريب المهني:

هناك العديد من الوزارات تقوم، إلى جانب وزارة التربية، بإعداد المهنيين الصناعيين ضمن اختصاصات معينة ذات علاقة بعمل هذه الوزارات مثل وزارة الصناعة، والكهرباء، والمواصلات. ومن أجل التنسيق بين عمل الوزارات المختلفة التي تُعْنى بالتعليم والتدريب المهني، فقد شكلت لجنة وزارية دائمة، خلال نهاية الثمانينيات، برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات، وعضوية عدد من الوزراء المعنيين، ويتبع اللجنة مكتب متابعة يرأسها معاون وزير التربية لشؤون التعليم المهني والتقني، وتقوم هذه اللجنة

بتوزيع خريجي الشهادة الإعدادية سنويًا على المدارس المهنية والعامة، كما تقوم اللجنة بوضع الضوابط وتأمين متطلبات هذا التعليم، وإعداد التعليمات التي تنسق بين مختلف وزارات الدولة المعنية و وزارات أخرى تهتم بذلك، ومن أجل توحيد جهة الإشراف أصدر رئيس مجلس الوزراء قرارًا بتشكيل مكتب متابعة دائم في رئاسة مجلس الوزراء، مهمته تنفيذ قرارات اللجنة الوزارية الدائمة للتعليم المهني[١٧١].

وتم في هذا الإطار تشكيل مجموعة من اللجان الفرعية، كان أبرزها[١٧٢]:

١- لجنة إعداد المناهج والخطط الدراسية، ومهمتها إعداد التعليمات والأسس الملائمة لوضع مناهج التعليم المهني وأساليب تطويرها للمواد الاختصاصية، والمواد العامة للمهن التي يتم تطبيقها من خلال التعاون بين وزارة التربية والوزارات الأخرى.

٢- لجنة الامتحانات العامة للتعليم المهني، تنحصر مهمتها في وضع نظام موحد لامتحانات التعليم المهني في القطر، وتهيئة نموذج موحد لكل من الشهادات الثانوية المهنية وشهادة التعليم المهني.

وتلاحظ الدراسة الحالية أن التنسيق بين هذه الوزارات يعاني من غياب آليات التكامل بين المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني، فيما يتعلق بعمليات التدريب المهني المشتركة، والانتقال من المدرسة إلى العمل. حيث يتضح أن عملية التنسيق تقتصر على إعداد المناهج وتصميم الامتحانات، التي غالبًا ما تكون ترتبط بعمليات بيروقراطية، وتكون الهيمنة فيها لوزارة التعليم، ولا يوجد ما يشير إلى مخرجات هذا التنسيق خلال العقدين الماضيين. فالدورات التدريبية المقدمة في هذه المراكز هي دورات قصيرة (تسعة أشهر كحد أقصى)، ولا تؤدى إلى مؤهلات تدريب رسمية. ولا تفتح أي من هذه

المنشآت أبوابها للعاملين أو الباحثين عن عمل في القطاع الخاص وللبالغين العاطلين عن العمل وممن يحاولون تحسين مهاراتهم أو تغيير وظائفهم[١٧٣].

وذلك يعود إلى أن منظومة التدريب التعليمية السورية تعاني من عيوب جوهرية، تتمثل بهامشيتها وفقرها وضعف الاهتمام بها، ومحدودية خريجيها نوعيًا وكميًا، وضعف مستواها العلمي في تكوين المهارات والقدرات، وغياب الربط ما بين مشاريع البنية التحتية والتعلم التقاني، بشكل يمكن فيه رصد غياب سياسة تدريب وطنية.

ومن هنا يقتصر دور معاهد ومكاتب التدريب الخاصة على دور شديد المحدودية على مستوى المساهمة ببناء رأس المال البشري، فتدريبها قصير الأجل ومتدني النوعية، وموجه لتلبية الحاجات السريعة والأكثر شيوعًا وعمومية، وهو أقرب ما يكون إلى دورات للمبتدئين منها إلى دورات متقدمة في تعزيز القدرات وتنمية المهارات[١٧٤].

والجدول رقم (٣) يبين عدد مخرجات مراكز التدريب المهني وحجمها في سورية التي يفترض فيها تلقي خريجي التعليم الثانوي المهني قبل دخول سوق العمل.

جدول رقم (٣)

طلاب وخريجو مراكز التدريب المختلفة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

السنوات	مدارس ومراكز	الطلاب		المتخرجون	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
٢٠٠٣	١٦٥	٢٠٢٨٩	٢٢١٩٣	٩١٥٩	١١٣٢٨
٢٠٠٤	١٧٤	١٦٧٢٤	١٧٧٩٢	٨٧٣٤	٩٦٣٧
٢٠٠٥	١٧٣	١٧٦٤٩	١٨١٨٧	٩٣٤٥	٩١٩٨
٢٠٠٦	١٧٣	١٦٢٢٨	١٨٨٥٨	٩٠٨١	١٠٢٣٧
٢٠٠٧	١٧٣	١٦٢٩٩	١٤٨٠٤	٧٤٧٠	٨٣٥٦

البيانات مستخلصة من: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (٢٠٠٨)، ص ٤١١

يلاحظ من الجدول رقم (٣)، ضعف مؤسسات التدريب المهني وندرتها، فما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٧ لم يزد عدد مراكز التدريب المهني سوى ثمان مؤسسات. كما أن هناك ضعفًا واضحًا في مخرجات هذه المراكز والتي لا يمكن أن تسد حاجات البلاد.

وتعتقد الدراسة الحالية، أن هذه المراكز لا تستقبل بحال من الأحوال خريجي التعليم الثانوي المهني قبل دخولهم سوق العمل، سوى في إطار تدريبهم بعد توظيفهم في القطاع العام على أكثر تقدير.

وفيما يتعلق بالتطوير المؤسسي، فقد التزمت الخطة التاسعة بإقامة مركز وطني لتدريب المدربين والمدرسين في حقل التعليم والتدريب المهني، ولإجراء البحوث والدراسات في مجال التدريب المهني والتشغيل، إلا أن المركز لم يتم إحداثه حتى ٢٠٠٥[١٧٥].

إن معاهد التدريب الحكومية ضعيفة وبيروقراطية، بمعدات وطرائق عمل قديمة، ومدربين هم بحاجة لإعادة التدريب. ومعاهد التدريب الخاصة بسيطة وصغيرة وبإمكانات محدودة، ويقتصر دورها على التدريب على مهن محدودة. ويتركز التدريب في بعض المدن الرئيسة ويغيب عن بقية أرجاء البلاد.

ويرى تقرير التنمية البشرية في سورية أن هناك حاجة ماسة إلى سياسة واضحة تترجم في برامج، فمعاهد التدريب الحكومية بحاجة لإعادة هيكلة، ومكاتب العمل بحاجة لأن تصبح هيئة تشغيل وطنية تعنى بالتدريب. وباختصار فإن سورية بحاجة إلى نظرة جديدة للتدريب وإعادة التدريب[١٧٦].

هذا الواقع بدأ يلقى بعض التغيير، خلال السنوات الأخيرة من خلال المبادرات التالية:

(أ) تأسيس سياسة وطنية تدريبية:

وضعت الخطة العاشرة سياسة تدريبية وطنية لتطوير المهارات، تقوم على أساس جوانب الطلب الذي يمليه سوق العمل، حيث إن ذلك من شأنه أن يزيد معدلات التشغيل، وترتبط السياسة التدريبية بإنشاء مؤسسة وطنية للتدريب الفني والمهني، تمثل فيها القطاعات والأطراف المختلفة (العام والخاص والأهلي والنقابات)، وتقوم باقتراح السياسات التدريبية ومتابعة تنفيذها، والاهتمام بتوسيع فرص العمل[١٧٧].

وأحد برامج الخطة العاشرة هو استحداث مجلس أعلى للتدريب، من أجل وضع سياسة وطنية متكاملة وتحقيق التنسيق بين مختلف معاهد التدريب القائمة، واستحداث الجديد منها، وربط مختلف مستويات التدريب ومواضيعه بهدف تلبية الحاجة من الموارد البشرية في شتى قطاعات الاقتصاد الوطني، كما سيتم تعبئة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومساندتها ماليًا وفنيًا للمساهمة في عمليات التدريب[١٧٨].

ويمكن إجمال أهم محاور السياسة الوطنية للتدريب والتطوير المهاري التي وضعتها الخطة الخمسية العاشرة في ما يلي[١٧٩]:

- تطبيق نظام تدريبي جديد ترأسه هيئة وطنية عليا تضم الدولة والقطاع الخاص، من أجل توفير المهارات والقدرات الجديدة المطلوبة للمنشآت الإنتاجية والخدمية، من أجل زيادة الإنتاجية والتنافسية، ووضع تصور استراتيجي جديد للتعليم والتدريب.
- تضمين النظام التدريبي الجديد برامج تمهيدية (قبل دخول سوق العمل)، وبرامج في أثناء الخدمة، إضافة إلى برامج استهدافية للفئات والمناطق الخاصة.

- ربط ذلك باستحداث نظام وطني للتأهيل ومنح الشهادات وفق معايير محددة لممارسة المهن والأعمال، وبالتوافق مع المعايير والمقاييس الدولية.

- التأكيد على تأهيل القوى العاملة الفنية بالتوازي مع النهوض بتكنولوجيا المعلومات، وتوفير بنية تحتية متطورة للاتصالات وتطبيق ذلك في القطاعات الإنمائية كافة.

- توجه السياسة التدريبية نحو تحسين مستوى الكفاءات والقدرات العملية، من أجل تقديم خدمات البنية التحتية الاجتماعية والفنية بشكل أفضل يقوم على حساب التكلفة والفاعلية والتوظيف الأمثل للموارد.

- ستعمل السياسة التدريبية على زيادة كم المهارات المتوسطة ونوعها.

- التركيز على الحقل الإنتاجي، بحيث تكون هناك برامج تدريبية داخل المنشآت العامة والخاصة، ورفع مستوى التأهيل، وإعداد العاملين الذين يتمتعون بفرص التدريب.

- اعتماد السياسة التدريبية الجديدة على نظام معلومات متطور من أجل التخطيط الاستراتيجي للتطوير المهاري، قائم على جمع المعلومات وتحليلها ونشرها حول سمات سوق العمل والمهن المستحدثة التي تحتاج إلى إعداد وتدريب مقابل المهن المتقادمة التي تحتاج إلى إعداد (إعادة تأهيل) وفق احتياجات السوق.

- ربط السياسة التدريبية الجديدة ونظام معلوماتها المتطور بخدمات التشغيل، بحيث يتم تحديث العمل بالنماذج التقليدية المتبعة للتشغيل والتوظيف، والقضاء على البطالة، بحيث يتم توفير حزمة من الخدمات الداعمة والمساندة بالتعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

ويلاحظ الباحث أنه ليس هناك ما يشير في محاور هذه السياسة إلى توطيد العلاقة بين المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني، وإذا كانت هذه السياسة تضع الإطار العام لتفعيل التكامل بين أصحاب المصلحة، فإن هناك حاجة إلى سياسات إجرائية لتفعيل هذا التكامل بين وزارة التعليم ومراكز التدريب.

(ب) تطبيق برنامج "تحديث نظام التعليم والتدريب الفني والمهني":

إن برنامج "ميدا" التابع للمفوضية الأوروبية: "تحديث نظام التعليم والتدريب الفني والمهني"، يعتبر المبادرة الرئيسة التي اتخذتها الحكومة السورية لتحسين جودة التعليم والتدريب المهني وملاءمتهما في قطاعين،هما: صناعة الملابس الجاهزة، وصيانة المعدات الكهربائية والميكانيكية.

وتبلغ الكلفة الكلية للمشروع ٢٥ مليون يورو، يسهم الاتحاد الأوروبي بـ٢١ مليون منها. وقد بدأ تنفيذ البرنامج في أيلول - سبتمبر ٢٠٠٥. وأحد أنشطة هذا البرنامج هو تطوير ١٦ مؤسسة مختارة من مؤسسات التعليم والتدريب المهني، أهمها المدارس المهنية، في مجال صناعة الملابس الجاهزة وصيانة المعدات الكهربائية والميكانيكية، من خلال تطوير المناهج، وتقديم المعدات، والتدريب العملي، وتحسين إدارة مؤسسات التعليم والتدريب المهني، وتقديم خدمات المعلومات والإرشاد المهني[١٨٠].

(ج) التدريب خلال الانتقال من المدرسة إلى العمل:

في سورية، كما في العديد من البلدان الأخرى، تتعرض جودة التعليم الرسمي، أي التعليم المقدم من قبل المدارس والمؤسسات التابعة لوزارة التربية، للانتقاد، على أرضية أن هذا التعليم "نظري أكثر مما ينبغي، وأن "الذين

يتخرجون من المدارس لا يعرفون كيف يفعلون الأشياء"، ولحل هذه المشكلة، أنشأت العديد من البلدان برامج تهدف إلى تقديم فرص تدريب عملي لتاركي المدارس خلال الانتقال من المدرسة إلى العمل. ومن المعتاد في سورية، أن يسجل تاركو المدارس لدى مكاتب التوظيف التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل الحصول على وظيفة في القطاع العام، غير أن تقديم التدريب العملي خلال الفترة الانتقالية من المدرسة إلى العمل يبقى محدودًا جدًا في سورية[١٨١].

وفي العام ٢٠٠٣، بدأت هيئة مكافحة البطالة بتنفيذ برامج من هذا النوع:

- برنامج "التدريب من أجل التوظيف المضمون"، وهو مصمم لمساعدة الشباب المسجلين في مكاتب التوظيف على إيجاد عمل في شركات القطاع الخاص الكبيرة والمتوسطة. ودور هيئة مكافحة البطالة هو اختيار (بالتعاون مع وزارة التربية) توجيه التدريب للفئة المؤهلة للعمل من المتعطلين، عن طريق تأهيلهم ورفع قدراتهم، لتمكينهم من الحصول على فرصة عمل، ومراعاة العدالة في تقديم التدريب لمختلف مناطق القطر ومختلف الشرائح الاجتماعية المختلفة[١٨٢].
- برنامج "التدريب المفيد"، وهو مصمم لتقديم دورات تدريبية قصيرة للمستفيدين من قروض هيئة مكافحة البطالة لمساعدتهم في تأسيس أعمالهم الخاصة.
- برنامج ثالث يهدف إلى تدريب ٣٠,٠٠٠ من خريجي مدارس التعليم والتدريب المهني على مهارات الكمبيوتر (٢٠٠٥)، من قبل هيئة مكافحة البطالة، بالتعاون مع وزارة التربية والجمعية السورية للمعلوماتية[١٨٣].

ورغم هذه الجهود، فإن هناك غيابًا لبرامج التعليم والتدريب المستمر لخريجي التعليم الثانوي المهني. وذلك يعود إلى أن مرافق التعليم وتدريب الكبار وإعادة التدريب في سورية نادرة الوجود ومجزأة كثيرًا. وهذه نتيجة مباشرة لسوق عمل تؤثر فيه البطالة بشكل كبير بالشباب، حيث ضمان العمل الدائم للبالغين أكثر أهمية من الإدارة الفعالة للموارد البشرية. ففي القطاع العام، من المعتاد أن تدير الوزارات منشآتها التدريبية وأن تقدم في الغالب تدريبًا فنيًا للموظفين الإداريين الصغار. وتتم الاستجابة لاحتياجات التدريب في شركات القطاع العام من قبل شبكة من مراكز التدريب المهني تديرها وزارة الصناعة ووزارة الإنشاء والتعمير، كما أشارت الدراسة إلى هذا آنفًا[١٨٤].

وأمام غياب التعليم والتدريب المستمر، يقتصر تقديم التعليم والتدريب المهني على برامج الثلاث سنوات المقدمة في المدارس المهنية والتي تؤدي في النهاية إلى شهادات تقليدية، وهي الطريقة الوحيدة لتقييم كفاءات الشباب ومهاراتهم.

لذا يقترح تقرير التنمية البشرية السورية (٢٠٠٥)، استراتيجية وطنية فعالة للتدريب و التأهيل التعليمي - التعلمي المستمر، وتطوير المهارات مدى الحياة، تتكامل مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والعلوم التطبيقية، والأدوار التفاعلية ما بين التعليم والتنمية والتطوير التقني، وتنطلق من حل مشاكل التعليم التقني الراهن على المستوى الثانوي المهني على مختلف فروعه[١٨٥].

ب- التكامل بين المدارس الثانوية المهنية والمؤسسات الإنتاجية:

تتناول الدراسة طبيعة العلاقة التكاملية بين المدارس المهنية والقطاعات الإنتاجية، خاصة القطاع الخاص، من خلال المحاور التالية:

(أ) بنية القطاع الخاص في سورية:

بينت نتائج الدراسات[١٨٦] أن النسبة العظمى من المنشآت الصناعية في القطاع الخاص هي منشآت صغيرة، عبارة عن ورش أو حرف تتوزع داخل الأحياء السكنية والمدن أو ضمن تجمعات على أطراف المدن، وإن وجدت في الريف فهي تأخذ الطابع نفسه، حيث تبين[١٨٧]:

- أن نسبة المنشآت التي تشغل عاملاً واحداً من إجمالي هذه المنشآت بلغ ٣٥,٣٨٪.
- نسبة المنشآت التي تضم من ٢ - ٣ عاملاً تشكل نسبة ٣٩,١٪ من إجمالي المنشآت الصناعية.
- نسبة المنشآت التي تضم من ٤ - ٥ عمال تشكل نسبة ١٣,٢٪.
- شكلت المنشآت التي تضم ٦ - ٩ عمال حوالي ٦,٣٪ من إجمالي المنشآت.
- أما المنشآت التي تشغل أكثر من (١٠) عمال فنسبتها حوالي ٣٪ من إجمالي المنشآت، وتعتبر منشآت كبيرة، وهذه المنشآت تتوزع بين ١٠-٤٩ عاملاً وتشكل نسبة ١,٨٪ من إجمالي المنشآت، والمنشآت التي تضم أكثر من ٥٠ عاملاً تشكل نسبة ضئيلة من إجمالي المنشآت حوالى١,٢٪، وهي منشآت تتواجد خارج المناطق السكنية. وتتمركز منشآت هذه الفئة (١٠ عمال فما فوق) في محافظة حلب بالمرتبة الأولى، حيث تشكل حوالي ٤٨٪ من إجمالي منشآت هذه الفئة، وتأتى محافظة ريف دمشق بالمرتبة الثانية، حيث تشكل ما نسبته ٢٥,٥٪ من إجمالي منشآت هذه الفئة. ثم دمشق بنسبة ٦,٨٪ فحمص وحماه بنسب ٤,٩٪ و ٤,٣٪، وشكلت في باقي المحافظات ما نسبته ١٠,٥٪.

ويتضح من هذه الإحصاءات، أن أكثر من ٧٤٪ من المنشآت تشغل ما بين ١ - ٣ عمال، وهي نسبة كبيرة، تدلل على ضعف القطاع الخاص المنظم في سورية.

وقد بينت إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، أن منشآت القطاع الخاص في سورية غير قادرة على[١٨٨]:

- استخدام التقنيات العالية، وتعتمد على الأنشطة التقليدية التي تحتاج إلى عمالة غير مؤهلة.
- امتصاص العمالة المؤهلة والمدربة من سوق العمل.
- التدريب والتأهيل والتنافسية.

أمام قطاع خاص بهذا الحجم، لا يتوقع أن يكون هناك تكامل بالأدوار بين المدارس المهنية وبين هذا القطاع، وقد لاحظت الدراسة الحالية أنه بينما هناك توازن نسبي في توزيع المدارس المهنية على المحافظات حسب الموقع الجغرافي والطبيعة الديمغرافية وحجم النشاط الاقتصادي لكل محافظة، إلا أن هناك خللاً في توزيع الطلاب على هذه المدارس، حيث إن أقل عدد من المسجلين في الصف الأول الثانوي المهني في العام الدراسي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ كان في دمشق ثم في حلب، وهو ما يعني أن أقل نسبة من الإقبال على التسجيل في الصف الأول الثانوي المهني هي في المحافظتين الأكثر تطوراً صناعيًا في سورية.

(ب) حجم التكامل بين المدارس المهنية والقطاع الخاص:

بينت نتائج المسح الذي نفذه المكتب المركزي للإحصاء حول الطلب على القوة العاملة في ٢٠٠٥، أن ٨,٦٪ فقط من مجموع المنشآت قامت بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لديها خلال سنة ٢٠٠٥، بهدف رفع مستوى الأداء

وتطوير مهاراتهم وتحديثها، وأن ٩,٧٪ من المنشآت فقط أبدت رغبتها بتخصيص اعتمادات مالية لتدريب العاملين فيها من خلال السنة القادمة، يتركز أغلبها في منشآت القطاع الخاص[١٨٩].

وبينت إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، أن نسبة الشركات التي تتعاون مع المدارس والمعاهد المهنية هي ٦,٢٪ فقط، وهي نسبة ضئيلة بمختلف المقاييس. وقد تركز هذا التعاون على تدريب الطلاب بالدرجة الأولى بنسبة ٣,٢٪[١٩٠].

والجدول رقم (٤) يبين حجم التعاون بين المدارس المهنية والمنشآت الصناعية في عمليات التدريب وتطوير المناهج:

جدول رقم (٤)

نسبة المنشآت حسب التعاون مع التعليم المهني وتبعًا لحجم المنشأة

حجم المنشأة	تدريب الطلاب	المشاركة في تطوير المناهج	قيام عاملين في المنشأة بالتدريب في المدارس والمعاهد	نوع آخر من التعاون	المجموع
١ - ٤	٠,٦٪	٠,٣٪	١,٥٪	٠,٢٪	٢,٦٪
٥ - ٩	١,٠٪	-	١,٨٪	٠,٣٪	٣,١٪
١٠ - ٥٠	٤,٧٪	٠,٩٪	٢,٢٪	١,٤٪	٩,٢٪
٥٠+	١٦,٠٪	١,٠٪	٣,٦٪	١,٦٪	٢٢,٢٪
المجموع	٣,٢٪	٠,٤٪	٣,٠٪	٠,٦٪	٦,٢٪

المصدر: مصطفى الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، المكتب التنفيذي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢٢

يلاحظ من الجدول رقم (٤)، أن الشركات ذات الحجم الكبير هي التي يلجأ إلى التعامل مع هذه المدارس والمعاهد، وهي شركات نسبتها ضئيلة، ما يعني أن القطاع غير المنظم يحتاج إلى إعادة هيكلة من أجل تفعيل التعاون بينه وبين المدارس المهنية.

وقد يعود هذا إلى أن النمط المعمول به في وضع المناهج وتطويرها وتعديلها، ما يزال ينتمي فعليًا إلى النمط المركزي الذي يعني أن وزارة التربية هي التي تقرر تخطيط المناهج وتصميمها وتطويرها، بما يعنيه ذلك بالضرورة من أن تحديد أهداف المناهج ومحتواها وأساليبها وتقويمها، يتم من الأعلى على مستوى مركزي وليس من الأدنى، وهو ما يمثل أحد أبرز أعراض مفهوم التنمية التخطيطي المركزي الشامل في المجال التربوي، بينما يقوم مفهوم التنمية على تحديد حاجاتها وأولويتها، انطلاقا من الأسفل، وفي عداده اتجاه اللامركزية المتزايد القوة في العالم والذي ينطلق من دور القاعدة في تطوير المناهج، وهو نموذج معمول به في البلدان المتقدمة[١٩١].

وقد يكون نتيجة ذلك، غياب مدارس مهنية يلعب القطاع الخاص فيها دورًا بتوفير التعليم المهني لأبناء القطر، ويعزى هذا الغياب حسب إحدى الدراسات، إلى[١٩٢]:

- قوانين الدولة وأنظمتها التي تحد من قدرة القطاع الخاص على إنشاء المدارس الخاصة أو تحول دونها.
- ارتفاع نفقات التعليم المهني مقارنة بالتعليم العام، ويستثنى من هذه القاعدة التعليم التجاري الذي لا يتطلب مستوى عاليا من الاستثمار بالآلات والأجهزة.

ونتيجة الدور المحدود للقطاع الخاص في المساهمة بعمليات التدريب، فقد كان هدف الحكومة السورية في السنوات الأخيرة تقوية القطاع الخاص[١٩٣]، لذا فإن الخطة الخمسية العاشرة وضعت استراتيجيات لزيادة مساهمة القطاع الخاص في قطاع التعليم والتدريب والتطوير المهاري، منها تقديم الحوافز المادية والمعنوية للقطاع الخاص وتنظيماته المهنية، من أجل

استحداث مؤسسات تدريبية تعتمد على الإعانات الحكومية من أجل المساهمة في تطوير الموارد البشرية في المنشآت الإنتاجية والخدمية الخاصة[١٩٤].

(ج) تجربة نظام التلمذة المهنية الصناعية في سورية:

تجربة نظام التلمذة الصناعية في الثانويات المهنية السورية، التي تمت بالتعاون مع المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، تعتبر من أكثر التجارب نجاحًا وإنجازية وجاذبية للمنشآت الاقتصادية السورية الخاصة في الربط المباشر ما بين الكفاءة الداخلية المتعلقة بجودة الإعداد وبين الكفاءة الخارجية في استثمار الانتفاع في عملية تعليمية - علمية نظرية تطبيقية مشتركة، تقوم على التعاون ما بين وزارة التربية التي تتولى عملية التعليم وبين بعض المنشآت الصناعية الرائدة التي تتولى التدريب[١٩٥].

وتعمل الحكومة السورية على التوسع في برامج التلمذة الصناعية في المؤسسات والمراكز المعنية، والتي لاقت رواجًا لدى أصحاب العمل[١٩٦].

لكن المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني ترى أن توسيع النظام المزدوج في التعليم والتدريب المهني في سورية، يعيقه عدد من العوامل المقيدة، وهي[١٩٧]:

- توفير أماكن التدريب في الشركات في القطاع المعني.
- استعداد الطلاب للالتحاق بالعمل بعد التدريب بدلاً من السعي إلى مزيد من التدريب من خلال المعاهد المتوسطة، ولا يتوفر أي من هذه الظروف على نطاق واسع.

وفي رأي الدراسة الحالية، أن احتمالات تعميم النظام المزدوج تعتمد بشكل كبير على احتمالات نمو الشركات في الصناعات المعنية وتوفير الوظائف ذات الأجور الملائمة، بحيث لا يشجع الطلاب على السعي للحصول على مزيد من التدريب.

خامسًا - العوامل الثقافية المؤثرة في سياسة التعليم الثانوي المهني:

يحكم سياسات التعليم الثانوي المهني في سورية جملة من القوى والعوامل الثقافية، كان لبعض هذه العوامل ثقلاً تأثيريًا أكثر من العوامل الأخرى، نتيجة الأولويات القومية التي تتبعها البلاد في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وأبرز العوامل المؤثرة على سياسات التعليم الثانوي المهني السوري، تتمثل بالتالي:

١ - العامل الاقتصادي:

تعتبر سورية من الدول ذات الدخل المتوسط، ورغم ذلك فإنها تمتلك جملة من الموارد الغنية[١٩٨].

ويمكن القول: إن سورية من الدول الزراعية[١٩٩]، حيث يعتبر النشاط الزراعي في سورية من أهم النشطة الإنتاجية، حيث تقدر مساهمة هذا القطاع من ٢٥-٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المعروف أن القطاع الزراعي يؤدى دورًا مهمًا في الاقتصاد القومي، حيث تساهم الصادرات الزراعية بنصيب مهم في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. إضافة لذلك، يساهم هذا القطاع في تشغيل الأيدي العاملة وتوفير العيش لأعداد كبيرة من الحائزين الزراعيين وأسرهم. ويحتل القطاع الزراعي المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الإيرادات التصديرية[٢٠٠].

كما يوجد في سورية نهضة صناعية، وخاصة في صناعات: النسيج والأسمنت والأواني الخزفية والمعدنية والحلي والجواهر، كما يوجد فيها ثروة

نفطية ومعدنية وأهمها الفوسفات[٢٠١]. إلا أن قطاع الصناعة لم يحقق في سورية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي. إذ لم يسجل نموًا يذكر خلال السنوات الماضية، مع العلم أن القطاع الصناعي قد وفر فرص عمل لنحو ١٣,٦٪ من إجمالي قوة العمل في الاقتصاد الوطني. كما بقيت السيطرة في القطاع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وقد تبين أن أكثر من ٩٠٪ من المنشآت الصناعية القائمة حاليًا تندرج في إطار الصناعات الصغرى[٢٠٢].

وبشكل عام، إذا تحرينا الخواص العامة للاقتصاد السوري، يلاحظ ما يلي[٢٠٣]:

(أ) غلبة الاقتصاد الزراعي.

(ب) غلبة الطابع الحرفي.

ومن الطبيعي أن تسير القوى العاملة بالتوافق مع خواص هذا التركيب الاقتصادي، حيث إن المورد البشري يتسم بجانبين[٢٠٤]:

١- الجانب التعليمي (كاختصاص).

٢- الجانب الفني (كمهنة أو حرفة).

إلا أن الاقتصاد السوري يواجه العديد من التحديات، التي أثرت على التعليم الثانوي المهني وسياساته، خاصة سياسات تنمية الموارد البشرية، ومن أهم هذه التحديات:

(أ) انخفاض معدل النمو: فقد ارتفع متوسط النمو بنسبة ٧٪ سنويًا خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين، مع وصوله إلى الذروة في العام ١٩٩٢ ببلوغ نسبة ١٣,٥٪، إلا أن النمو هبط بطريقة حادة إلى ١٪ ما بين الأعوام ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣[٢٠٥].

والوضع الاقتصادي العام، من حيث حجم الناتج الإجمالي المحلي، والعجز المالي، والمديونية، والتضخم، له الأثر على عمليات تمويل التعليم المهني، وكثيرًا ما تكون نسبة الارتفاع بكلفة مدخلات التعليم والتدريب المهني وعملياته أكثر تسارعًا من نسبة الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي والموازنات المعتمدة للخدمات ذات العلاقة، مما ينعكس سلبًا على حجم هذه الخدمات[٢٠٦]. وهو الذي اتضح من تراجع حصة طالب التعليم الثانوي المهني كما بينت الدراسة في سياق آخر.

(ب) القدرة على الاستدامة: بقيت عائدات النفط عنصرًا مرتبطًا بنمو الاقتصاد السوري[٢٠٧]. ويتطلب ذلك النهوض الكبير بتنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم الثانوي المهني، حيث إن تكوين رأس المال البشري هو أساس التوجه الاقتصادي الجديد في سورية.

(ج) مشكلة البطالة المتنامية: تواجه سوريا تحديًا خطيرًا بسبب التزايد المطرد في حجم البطالة من ٥٪ في العام ١٩٨١ إلى ١١,٦٪ في عام ٢٠٠٢. وفي كل عام، يدخل ٣٨٢,٠٠٠ شخص جديد - بدرجات مختلفة من التعليم والمهارات - إلى سوق العمل. كما يقترن ذلك بالزيادة الكبيرة في حجم قوة العمل، خاصة المجموعة الأصغر سنًا التي تمثل الجانب الأكبر من الباحثين الجدد عن عمل. وسوف يتطلب الأمر حجمًا كبيرًا من الاستثمارات للتعامل مع الطلب المتزايد على الوظائف وتحسين نوعية قوة العمل ومهاراتها لمواجهة تحديات العولمة[٢٠٨]. ونسبة البطالة المرتفعة في سورية انعكست بالدرجة الأولى على خريجي التعليم الثانوي المهني، وهو ما أدى إلى اتخاذ سياسة رفع جودة هذا التعليم للنهوض بالكفاية الخارجية فيه.

٢ ـ العامل السياسي:

يمكن القول: إن الاقتصاد هو عصب السياسة في سورية، والتي كان لها الأثر على سياسات التعليم الثانوي المهني. فمنذ مرحلة ما بعد الاستقلال (١٩٤٥)، وتناوب شؤون الحكم ما بين البرجوازية الوطنية، والعسكريين، لم يتمكن القطاع الخاص من إحداث التنمية الصناعية المطلوبة، لمجموعة من الأسباب، بعضها موضوعي، حيث مظاهر التخلف العامة في البلاد، وبعضها الآخر ذاتي ينبع من طبيعة تكوين البرجوازية الوطنية ذاتها. وفي عهد الوحدة ومرحلة الستينيات من القرن العشرين، أممت الشركات الصناعية الكبرى والمتوسطة، وتولى القطاع العام قيادة الاقتصاد الوطني، ومن الطبيعي أن يتراجع القطاع الخاص عن الإسهام في النشاط الصناعي الواسع. وفي السبعينيات، قامت السياسة الاقتصادية، على نحو أوضح، بتعزيز دور القطاع العام في قيادة عملية الاقتصاد[٢٠٩].

لقد نجح قطاع الصناعة السورية خلال هذه الفترة، من كسر الحصار، والدخول بنجاح إلى بعض أسواق أوروبا الشرقية والجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي سابقًا، بفضل العلاقات الخاصة التي كانت تربط سورية بتلك البلدان في الثمانينيات من القرن العشرين، ونظرًا للدرجة العالية من الحماية التي كانت تحظى بها تلك الأسواق، يتمثل العديد من هذه الصادرات في السلع المصنعة التي تحمل مقومات كبيرة للنمو. إلا أن تفتيت الاتحاد السوفيتي السابق قد أدى إلى تحطيم هذه العلاقة الاقتصادية المتميزة. وقد أدت الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي، بالإضافة إلى ضغوط العولمة، إلى توليد أسباب منطقية تمامًا لانفتاح الاقتصاد السوري[٢١٠].

ومنذ بداية التسعينيات من القرن العشرين حتى اليوم، ونتيجة التغيرات

الدولية والعربية والمحلية، فإن جملة من السياسات الاقتصادية حدثت، والتي من أهمها:

(١) سياسة الانفتاح الاقتصادي:

تم اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي في بداية التسعينيات، حيث يعتبر ظهور مرسوم الاستثمار رقم ١٠ هو باكورة هذه الإصلاحات، وقد جرى عليه العديد من التغييرات والتعديلات منذ ذلك الوقت، وقد أسهم ذلك في القيام ببعض الاستثمارات، وبدء نهوض القطاع الخاص وزيادة معدل مشاركته في الاقتصاد، وتراجع دور القطاع العام كقطاع رائد في الاقتصاد. و بالرغم من أن نتائج القانون لم تكن كما كان متوقعًا، إلا أن هذا القانون استطاع أن يلعب دورًا مهمًّا في العملية الاقتصادية، بالرغم من بعض الانتقادات التي وجهت له أو لطريقة تطبيقه[٢١١].

وقد بينت إحدى الدراسات (٢٠٠٧)، أن هناك علاقة طردية بين السياسة الانفتاحية وبين معدل البطالة، حيث يلاحظ أن معدلات البطالة أخذت في الارتفاع بشكل ملحوظ منذ التسعينيات. حيث تلاحظ الزيادة التدريجية في معدلات البطالة بدءًا من العام ١٩٩٠ وهو بداية انطلاق مرحلة الانفتاح الاقتصادي، وعزت الدراسة ذلك إلى ازدياد دور القطاع الخاص في الاقتصاد وتراجع دور القطاع العام الذي كان يستوعب قسمًا كبيرًا من القوة العاملة نتيجة لتطبيق سياسات التوظيف والاستيعاب والالتزام الوظيفي الذي بدأت الحكومة في التخلي عنه تدريجيًّا[٢١٢].

وهذا أثّر بدوره على سياسات التعليم الثانوي المهني، من حيث تفعيل العلاقة التكاملية بين القطاع الخاص، مع تراجع دور القطاع العام، والمدارس الثانوية المهنية، والتي بدت من خلال تطبيق نظام التلمذة الصناعية منذ بدايات الألفية الثالثة.

(٢) سياسة الإصلاح الاقتصادي:

يمكن القول عمليًا: إن سياسة الإصلاح الاقتصادي في سورية، بدأت في العام ٢٠٠٠-٢٠٠١. وكما يعتقد الكثير من الباحثين وفي مختلف الأدبيات الاقتصادية، فإن تطبيق هذه السياسة قد يسهم في ارتفاع معدلات البطالة في السنوات الأولى نتيجة الإصلاحات التي سوف يجريها حول هيكلة الاقتصاد وإزالة الأنشطة الهامشية والتشوهات في سوق العمل، وكذلك اتباع أسلوب الخصخصة[٢١٣]، وقد باشرت سورية في وضع أُطر لعمليات خصخصة واسعة النطاق في قطاعات الصناعة التحويلية والاتصالات[٢١٤].

وخلال المتلقى الحادي عشر لمجتمع الأعمال العربي بدمشق (٢٠٠٧)، عبَّر مسؤولو سورية عن جهود الحكومة السورية لإصلاح اقتصادها وتطوير الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأن سياسة سورية الاقتصادية، بعد انتهاجها اقتصاد السوق الاجتماعي، تعتمد على الصادرات الصناعية لتعويض تناقص النفط[٢١٥].

ولكن في سورية قد يبدو الموضوع مختلفًا بعض الشيء؛ لأن سياسة الإصلاح سوف تجري ضمن نهج سياسة "اقتصاد السوق الاجتماعي" الذي يستند إلى إعطاء البُعد الاجتماعي الدور الأكبر؛ لذلك لا يمكن تحديد الأثر لسياسة الإصلاح بشكل مسبق[٢١٦].

لكن مع تراجع دور القطاع الحكومي في امتصاص قوة العمل المتزايدة، لم تستطع الاستثمارات الخاصة، وفقًا لمبدأ التكاليف والأرباح، استيعاب باقي قوة العمل، نتيجة لاعتماد الأساليب الحديثة في العمل واستخدام أساليب إنتاج حديثة لا تحتاج إلى كثافة عالية من العمال، وإنما تحتاج لنوعيات وتخصصات لم تكن متوفرة في ظل السياسات التعليمية والتدريبية المتبعة، حيث كان من

المفترض أن يرافق الإصلاح الاقتصادي إصلاحات أخرى تتعلق بالنظام التعليمي[٢١٧].

ومن المفترض أن يكون لهذه التغيرات أثرها نحو تبني سياسات جديدة في مجال التعليم الثانوي المهني، قائمة على رأس المال المعرفي والبشري مع تبني الحكومة السورية نهج اقتصاد المعرفة المتصاعد عالميًا.

٣- العامل التاريخي:

تعتبر سورية من أقدم بلاد العالم، حيث تمتد إلى ما قبل التاريخ، حيث الحضارة الآرامية الفينيقية والبابلية والرومانية والإسلامية، وفي سنة ١٥١٦ وقعت سورية تحت الحكم العثماني وكانت ولاية تابعة له، ثم وضعت تحت الاستعمار الفرنسي بعد معركة ميسلون عام ١٩٢٠، ونالت استقلالها عام ١٩٤٥، وفي العام ١٩٥٨ تشكلت الوحدة مع مصر، ثم انفصلت عنها في العام ١٩٦١[٢١٨].

وكان لهذه التحولات التاريخية أثرها على أهمية الصناعة السورية، والتي كان لها - بالتالي - تأثير على النهوض بالتعليم الصناعي، حيث تميزت الصناعة السورية عن الصناعات الأخرى في المنطقة بقدمها وتعدد أنشطتها وريادتها؛ وكانت المثل والقدوة للصناعات في الدول الأخرى من المنطقة، حيث ساهم الصناعيون السوريون، وبشكل كبير، في نشر الصناعة في الدول العربية من المغرب إلى تونس ولبنان والأردن، وحتى إلى جنوب تركيا[٢١٩].

ونتيجة خضوع سورية للدولة العثمانية، فإن تطور التعليم الحرفي والمهني بلغ شأنًا متميزًا. وفي فترات لاحقة من عمر الدولة العثمانية كانت توجد مؤسسات تعليمية أنشاها العثمانيون بغرض التعليم الفني والمهني، وبلغ

حرص الدولة العثمانية على الحرفيين أن بعض ولاتهم عمل على تجميعهم من مناطق العالم الإسلامي كافة؛ لكي يجدوا ظروفًا أفضل للعمل، ويتحصلوا على أجور أكبر، ويحققوا لهم طموحاتهم الحضارية. وقد أنشأ العثمانيون هذه المدارس المهنية في كثير من البلاد والمناطق الإسلامية المترامية الأطراف، ومنها سورية.

وفي نهاية عهد الدولة العثمانية أنشئت المدارس المتخصصة لتعليم المهن والحرف، ولعل هذا كان تأثرًا بما كان موجودًا في بعض البلاد الأوروبية في ذلك الوقت[٢٢٠].

ونتيجة الاستعمار الفرنسي، كرس التعليم لخدمة أهدافه من خلال الاهتمام بتعليم النخبة من أبناء الوجهاء والموالين لفرنسا، إلى جانب الاهتمام بالتعليم النظري لتخريج موظفين محدودي الثقافة. وهذه الرواسب، خاصة ما يتعلق بالنظرة الدونية للعمل اليدوي، أثرت على تجارب تطوير التعليم الثانوي، بفرعيه العام والمهني، لا سيما في الأهداف الجديدة للتعليم الثانوي التي تبناها القرار رقم ٢١١٧ لعام ١٩٧١، وتمثل ذلك التأثير في التأكيد على الوعي لدى الطلاب فيما يتعلق بأهمية العمل، وعلى تزويدهم بالمهارات العلمية والخبرات العملية المرتبطة بالصناعة والزراعة[٢٢١].

٤ - العامل السكاني:

بلغ عدد السكان في بداية العام ٢٠٠٥ نحو ١٧,٩١٧ مليون نسمة، يشكل الذكور منهم نسبة ٥١٪، مقابل ٤٩٪ للإناث، وبلغت نسبة سكان الحضر ٥٣٪، مقابل ٤٧٪ لسكان الريف. ويتميز الشعب السوري بأنه من الشعوب الفتية حيث تبلغ نسبة السكان من الأعمار، ٢٤ سنة وما دونها، حوالي ٦٢٪[٢٢٢].

وقد شهد معدل النمو السكاني في سورية انخفاضًا ملموسًا في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، وصل إلى حوالي ٢٧ في الألف (٢,٧٪) قياسًا بما كان عليه في الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين، وكان من بين أهم العوامل المؤثرة في انخفاض هذا المعدل هو انخفاض معدلات الخصوبة الكلية، حيث انخفض معدل النمو إلى ٢٤,٥ في الألف (٢,٤٪) خلال عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٥[٢٢٣].

ورغم ذلك فإن سورية ما زالت من البلاد عالية النمو السكاني، مقارنة ببعض الدول المتقدمة وحتى النامية.

وكان للتغيرات السكانية جملة من الانعكاسات، التي أثرت على سياسات التعليم الثانوي المهني، وأهمها:

١- بينما كان معدل النمو السكاني يميل إلى الانخفاض كان معدل نمو القوة العاملة يحافظ على مستوى مرتفع يزيد عن ٤٪ سنويًا[٢٢٤]. وإن كان يتوقع أن معدل نمو قوى العمل بدأ بالانخفاض بانتقال الموجة الديموغرافية إلى منتصف حياتها المهنية، ويتوقع أن ينخفض هذا المعدل حتى يصل إلى ٣٪[٢٢٥]. وهذا بدوره أثر على سياسات التعليم الثانوي المهني من حيث الاتجاه إلى خفض التسجيل بهذا التعليم، من أجل تحسين نوعيته والحد من حالات البطالة.

٢- ثمة زيادة في مشاركة القوى العاملة من الإناث عما كانت عليه في البداية. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن معدلات مشاركة الإناث ستسهم سنويًا بحوالي ٠,٦ إلى ٠,٨٪ في المعدلات المتوقعة للقوى العاملة خلال العشرين عامًا القادمة[٢٢٦]. وهذا كان له دور في الاتجاه إلى الاهتمام ببرامج التعليم المهني النسوي من أجل المساهمة في سوق العمل.

٣- ارتفاع معدلات البطالة في سورية، يمثل - إلى حد كبير - مشكلة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتتعلق أساسًا بالشباب، حيث يمثل العاملون الشباب من الفئة العمرية ١٥-٢٤ حوالي ٨٠٪ من السكان العاطلين عن العمل[٢٢٧]. ومعدلات البطالة بين طلاب التعليم المهني وصلت إلى حدود مرتفعة (٤٠٪)، وهو ما دعا القائمين إلى رفع سوية التعليم الثانوي من خلال البرامج المهنية المستحدثة المتوافقة مع متطلبات سوق العمل، مثل اختصاصات الحاسوب.

٤- ومن الواضح أنه كان للعوامل السكانية انعكاس مباشر على قضايا تمويل التعليم المهني والإنفاق عليه؛ لأنها حددت النمو الكمي للخدمات التعليمية المطلوبة في مراحل التعليم وأنواعه المختلفة[٢٢٨]، فمعدل نمو السكان العالي نسبيًا في سورية مقارنة بالدول المتقدمة، يعني المزيد من الضغط على الخدمات التعليمية وعلى مصادر تمويلها.

ونتيجة للنمو السكاني فإن هناك حاجة للتخطيط الفاعل، حيث إن التخطيط يعد العصب الأساس للتعليم المهني، إذا أريد لهذا الأخير أن يفي باحتياجات السوق الحقيقية لليد العاملة، تبعًا للاختصاصات المطلوبة، ويقي من بطالة خريجي التعليم المهني التي يمكن أن يقود إليها تعيين نسب معينة من مجموع طلاب التعليم المهني، تحدد مسبقًا وبعيدًا عن الحاجات الحقيقية إليهم[٢٢٩].

على أن عملية تخطيط القوى العاملة في سورية لا تزال تفتقر إلى الآلية الفعالة لتحقيق التوافق والتنسيق بين حجم مخرجات العملية التعليمية وكفاءتها ومتطلبات سوق العمل من الاختصاصات والكفاءات المختلفة[٢٣٠].

بعد مناقشة سياسات التعليم الثانوي المهني في سورية بأبعادها المختلفة، ومدى تفاعل منظومة التعليم الثانوي المهني مع مؤسسات التدريب المهني

والقطاعات الإنتاجية، يمكن تحليل أوجه القوة والضعف لسياسات التعليم الثانوي المهني من خلال الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥)

تحليل أوجه القوة والضعف في سياسات التعليم الثانوي المهني السوري

نقاط القوة	نقاط الضعف
- التوسع في بناء المدارس. - زيادة مشاركة الإناث في التعليم الثانوي المهني. - إدخال مهن جديدة. - تأسيس سياسة وطنية تدريبية جديدة. - تطوير المناهج التعليمية. - تعزيز استخدام الحاسوب واللغات الأجنبية. - تفعيل سياسات الانتقال من المدرسة إلى العمل. - إدخال نماذج جديدة من المدارس. - دعم الجهات المانحة للإصلاح.	- التراجع في معدلات التسجيل بالتعليم المهني. - ضعف فعالية المخابر والمنهاج المطابق لها. - تبني التقويم النهائي التقليدي. - تراجع حصة طالب التعليم الثانوي المهني. - تبني سياسات القبول المركزية. - مشكلات الجودة. - عائد اقتصادي منخفض للتعليم الثانوي المهني. - ضعف طلب القطاع الخاص على خريجي التعليم الثانوي المهني. - ضعف التعاون بين المدارس المهنية والمنشآت الصناعية.
الفرص	**التهديدات**
- رأس مال بشري غني. - زيادة الانتقادات تعمل على رفع نوعية التعليم الثانوي المهني. - دعم الجهات المانحة للإصلاح. - توسيع النظام المزدوج.	- زيادة تكلفة تقديم الخدمة التعليمية. - عدم المواءمة بين العرض والطلب. - التغير السريع في العلوم والتكنولوجيا.

يلاحظ من الجدول رقم (٥)، أنه رغم تبني سياسات جديرة بالاهتمام، إلا أن هناك حاجة إلى تبني سياسات جديدة يمكن الإفادة منها، من خلال خبرات بعض الدول الآسيوية التي لديها سياسات فعالة في هذا التعليم.

الهوامش

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، الصادر بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ص٣٠.

(٢) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية، ٢٠٠٤، ص ١٨-١٩.

(٣) وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وآفاق، وزارة التربية، دمشق، ١٩٩٦، ص٢٥.

(٤) ماهر الرز وعبير الحداد: دراسة تحليلية حول التعليم الأساسي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢.

(٥) سميرة صبح: تمكين المرأة في سورية، السياسات والمؤسسات ذات الصلة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة السورية، ٢٠٠٨، ص٢١.

(٦) الأمم المتحدة: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص٣٣-٣٥.

(٧) المرجع السابق، ص٣٣-٣٥.

(٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٨٤.

(٩) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٨، ص٣٣٨.

(١٠) الأمم المتحدة: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص٣٣-٣٥.

(١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٣٢-٣٤.

(١٢) منظمة اليونيسيف: وضع الأطفال في العالم، منظمة اليونيسيف، ٢٠٠٧، ص١١.

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٣٦-٣٨.

(١٤) المرجع السابق، ص٤٤.

(١٥) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة السورية، ٢٠٠٥، ص٧.

(١٦) المرجع السابق، ص٣٨.

(١٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٥٩.

(١٨) ماهر الرز وعبير الحداد: دراسة تحليلية حول التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص٣٨.

(١٩) الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: السيد الرئيس يصدر المرسوم التشريعي ٤٥ القاضي بإحداث المركز الوطني للمتميزين، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.

(٢٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الإسكوا): مجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣، ص٣.

(٢١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٩٠.

(٢٢) المرجع السابق، ص٥٤-٥٥.

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات مجتمع المعلومات في سورية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة السورية، ٢٠٠٥، ص٤٥.

(٢٤) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٦، ص٤١٧.

(٢٥) جمعة حجازي: الأمية - تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، سورية، ٢٠٠٧، ص٢٥-٢٦.

(٢٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٣٢-٣٤.

(٢٧) جمعة حجازي: الأمية - تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، مرجع سابق، ص٢٥-٢٦.

(٢٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات مجتمع المعلومات في سورية لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٤٣-٤٥.

(٢٩) غياث بركات: سياسات التعليم العالي في سورية، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧، ص٩.

(٣٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات مجتمع المعلومات في سورية لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٤٥.

(٣١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٦١-٦٢.

(٣٢) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧١٢-٧١٣.

(٣٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٧١-٧٣.

(٣٤) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص٣٣٧.

(٣٥) ممدوح مبيض وأحمد كيلاني: التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٤-٢٠٠٥ (دراسة تحليلية)، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧، ص٣.

(٣٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٩١.

(٣٧) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٨.

(٣٨) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧١٣-٧١٤.

(٣٩) عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦، ص٧٩.

(٤٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٣٠.

(٤١) المرجع السابق، ص٣١.

(٤٢) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص٣٣٥.

(٤٣) عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٨٦.

(٤٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٠)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق، ٢٠٠٠، ص٥٠.

(٤٥) عيسى علي: التربية المقارنة، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦، ص١٦٥-١٦٦.

(٤٦) المرجع السابق، ص١٦٨.

(٤٧) خالد قوطرش: التعليم في سورية - نشأته وتطوره، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١، ص٢١.

(٤٨) عيسى علي: التربية المقارنة، مرجع سابق، ص١٦٧.
(٤٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٨٢-٨٣.
(٥٠) المرجع السابق، ص٣٨.
(٥١) عيسى علي: التربية المقارنة، مرجع سابق، ص١٦٧-١٦٨.
(٥٢) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥، ص٣٦.
(٥٣) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٣٠.
(٥٤) المرجع السابق، ص٧٢٨.
(٥٥) ماهر الرز وعبير الحداد: دراسة تحليلية حول التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص٢.
(٥٦) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧٠٢.
(٥٧) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٥٥.
(٥٨) وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص٢٣.
(٥٩) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، مرجع سابق،ص٢١.
(٦٠) المرجع السابق، ص٢١.
(٦١) فخر الكين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٤٠.
(٦٢) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٨٥.
(٦٣) المرجع السابق، ص١٧٠.
(٦٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
(٦٥) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص٣٣٦.
(٦٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٣٤-٣٨.

(٦٧) المرجع السابق، ص٣٤-٣٨.
(٦٨) المرجع السابق، ص٣٤-٣٨.
(٦٩) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، مرجع سابق، ص٣٣٦.
(٧٠) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، مرجع سابق، ص٣٠.
(٧١) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص ٧، ٣٣-٣٤.
(٧٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات مجتمع المعلومات في سورية لعام ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٤١.
(٧٣) خالد قوطرش: التعليم في سورية - نشأته وتطوره، مرجع سابق، ص١٦٤.
(٧٤) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٣٩.
(٧٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٩٠.
(٧٦) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٤٥.
(٧٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٧٣.
(٧٨) لينا أحمد عبد الرحمن: تحسين جودة الخدمة التعليمية لرفع فعالية التعليم المهني التجاري (دراسة تطبيقية على المدارس والمعاهد المهنية التجارية)،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، ٢٠٠٩، ص١٤٠.
(٧٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
(٨٠) المرجع السابق، ص٤٥-٤٦.
(٨١) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٣٨.
(٨٢) عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٩٠.
(٨٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.
(٨٤) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٥١.

(٨٥) غياث بركات: سياسات التعليم العالي في سورية، مرجع سابق، ص٤.
(٨٦) لينا أحمد عبد الرحمن: تحسين جودة الخدمة التعليمية لرفع فعالية التعليم المهني التجاري (دراسة تطبيقية على المدارس والمعاهد المهنية التجارية)، مرجع سابق، ص١٤١.
(٨٧) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، مرجع سابق، ص٢٨.
(٨٨) المرجع السابق، ص٢٥.
(٨٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٣٤-٣٨.
(٩٠) الأمم المتحدة: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص٤٣.
(٩١) ناثر سارة: التربية العربية منذ ١٩٥٠ - إنجازاتها - مشكلاتها - تحدياتها، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٠، ص٢٥٦-٢٥٨.
(٩٢) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧١٢.
(٩٣) المرجع السابق، ص٧١٢، ٧١٣.
(٩٤) الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الخصص الدراسية لمهن التعليم المهني الصناعي لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
(٩٥) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧١٢، ٧١٣.
(٩٦) شاكر محمد فتحي أحمد وهمام بدراوي زيدان: التربية المقارنة - المنهج - الأساليب - التطبيقات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٤١.
(٩٧) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٩-١١.
(٩٨) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، مرجع سابق، ص٢٧.
(٩٩) يرجى مراجعة:
- فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٩-١١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية، مرجع سابق، ص٤٥-٤٦.

(١٠٠) وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية، ٢٠٠٤، ص١٨-١٩.

(١٠١) يرجى مراجعة:

- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: المناهج، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص٩١.
- وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص٢٣.

(١٠٢) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١٢.

(١٠٣) المرجع السابق، ص١٢.

(١٠٤) عصام الشيخ أوغلي وفؤاد إسماعيل: تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية (١٩٩٤-٢٠٠٤)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢٠.

(١٠٥) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٣٩.

(١٠٦) وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص٣٠.

(١٠٧) يرجى مراجعة ما يلي:

- فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص١١-١٢.
- وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وآفاق، مرجع سابق، ص٣٠-٤٥.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الحصص الدراسية لمهن التعليم المهني الصناعي لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.

(١٠٨) هالة خليفة: التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية العربية السورية، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ١٩٨٤، ص٣٤.

(١٠٩) الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: التعليم الثانوي المهني النسوي - الحصص الدراسية لمهنة خياطة الملابس، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.

(١١٠) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧٣١.

(١١١) الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الخطط الدراسية - تجارة، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.

(١١٢) الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الحصص الدراسية لمهن التعليم المهني الصناعي لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.

(113) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Fafo, 2007, p. 12.

(114) Ibid, p. 13.

(١١٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٢٢.

(١١٦) المرجع السابق، ص١٢٢-١٢٣.

(117) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Op. cit, p. 16-17.

(١١٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٢٩.

(١١٩) المكتب المركزي للإحصاء: مسح القوة العاملة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٦، جدول١٣.

(١٢٠) صطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، المكتب التنفيذي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٣٤.

(١٢١) هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٥، ص٢٩.

(122) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Op. cit, p. 68.

(123) Ibid, p. 93.

(124) Ibid, p. 97-105.

(١٢٥) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٨٧.

(١٢٦) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٢٣-٢٦.

(127) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Op. cit, p. 37.

(١٢٨) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٢٣-٢٦.

(١٢٩) هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٣٠.

(١٣٠) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٢٣.

(١٣١) المكتب المركزي للإحصاء: مسح القوة العاملة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، جدول١٦.

(١٣٢) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٢٣-٢٦.

(١٣٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٣٠-١٣٢.

(١٣٤) المرجع السابق، ص١٣٥.

(١٣٥) المرجع السابق، ص١٣٥.

(136) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Op. cit, p. 30-31.

(١٣٧) صطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٢٩.

(١٣٨) نبال رفيق السقا: مخرجات التعليم المهني التجاري ومتطلبات سوق العمل - دراسة ميدانية على خريجي التعليم المهني التجاري في مدينة دمشق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨، ص١٠٨.

(١٣٩) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٣٤.

(١٤٠) المرجع السابق، ص٣٦.

(١٤١) المرجع السابق، ص٣٩.

(١٤٢) الأمم المتحدة: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص١٠٣-١٠٤.

(١٤٣) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٣.

(١٤٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٦.

(١٤٥) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨، ص٥٢.

(١٤٦) ناثر سارة: التربية العربية منذ ١٩٥٠ - إنجازاتها - مشكلاتها - تحدياتها، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(١٤٧) عصام الشيخ أوغلي وفواد إسماعيل: تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص٣٨.

(١٤٨) المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٤٠٥.

(١٤٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٦.

(١٥٠) يرجى مراجعة ما يلي:
- المكتب المركزي للإحصاء: مسح قوة العمل، مرجع سابق، جدول٤٧.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٥١) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص١٦-١٧.

(١٥٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٧.

(١٥٣) ماهر الرز وعبير الحداد: دراسة تحليلية حول التعليم الأساسي، مرجع سابق، ص٤٣.

(١٥٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٩، ١٣٨.

(١٥٥) المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩.

(١٥٦) المرجع السابق، ص١٠٨-١٠٩.

(١٥٧) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٣٥.

(١٥٨) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٨٥.

(١٥٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ - نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩، ص١٠٠.

(١٦٠) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٧٠٥.

(١٦١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.

(١٦٢) صطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٢١.

(١٦٣) نبال رفيق السقا: مخرجات التعليم المهني التجاري ومتطلبات سوق العمل - دراسة ميدانية على خريجي التعليم المهني التجاري في مدينة دمشق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، مرجع سابق، ص١٠٨.

(١٦٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٠٨-١٠٩.

(١٦٥) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٥٦٣-٥٦٤.

(١٦٦) المرجع السابق، ص٧١١.

(١٦٧) المرجع السابق، ص٧١٥.

(١٦٨) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٩١-١٩٣.

(١٦٩) المرجع السابق، ص٥٦٣-٥٦٤.

(١٧٠) المرجع السابق، ص١٩٥.

(١٧١) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٤١.

(١٧٢) سمية حيدر منصور: دراسة مقارنة لاتجاهات إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، والإفادة منها في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠٠، ص١٨٤.

(١٧٣) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٤١-٤٢.

(١٧٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١١٢-١١٣.

(١٧٥) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٨٦.

(١٧٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١١٢.

(١٧٧) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص١٩٠.

(١٧٨) المرجع السابق، ص١٩٥.

(١٧٩) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٢٠٢.

(١٨٠) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٣٨-٣٩.

(١٨١) المرجع السابق، ص٤٠.

(١٨٢) الموقع الرسمي لهيئة مكافحة البطالة: التدريب من أجل التشغيل المضمون، http://www.acu-sy.org/new/programs/training.htm ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١١/٦.

(١٨٣) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٤٠-٤١.

(١٨٤) المرجع السابق، ص٤١.

(١٨٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٨٤.

(١٨٦) يرجى مراجعة ما يلي:

- إحسان عامر: دراسة تحليلية للمنشآت الصناعية وفقًا لنتائج تعداد ٢٠٠٤، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٥١-٥٢.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٣١.

(١٨٧) إحسان عامر: دراسة تحليلية للمنشآت الصناعية وفقًا لنتائج تعداد ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٥١-٥٢.

(١٨٨) المرجع السابق، ص٧٠.

(١٨٩) صطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٢٧-٢٨.

(١٩٠) المرجع السابق، ص٢١-٢٢.

(١٩١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص٦٢-٦٣.

(١٩٢) ناثر سارة: التربية العربية منذ ١٩٥٠ - إنجازاتها - مشكلاتها - تحدياتها، مرجع سابق، ص٢٥٦.

(193) Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Op. cit. p. 101.

(١٩٤) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(١٩٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١١١-١١٢.

(١٩٦) وفاء عطية: دور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في عملية التنمية في سورية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي - الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٥٣.

(١٩٧) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٣٩.

(198) Tan Yin Ying & Others: Perspectives on growth-political-economy framework, International Bank for Reconstruction and Development, 2008, p. 19, 53.

(١٩٩) آمنة إبراهيم أبو حجر: موسوعة المدن العربية، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٢، ص١٧٦.

(٢٠٠) حسين الحسن وقاسم النعيمي: الحيازات الزراعية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧، ص٤.

(٢٠١) آمنة إبراهيم أبو حجر: موسوعة المدن العربية، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢٠٢) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٣٩٢.

(٢٠٣) هالة خليفة: التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية العربية السورية، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ١٩٨٤- ص٦١.

(٢٠٤) المرجع السابق، ص٦١.

(٢٠٥) هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٩-٢٠.

(٢٠٦) منذر واصف المصري: اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ليبيا، ٢٠٠٣، ص٧٤.

(٢٠٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مرجع سابق، ص١٣.

(٢٠٨) هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٩-٢٠، ٣٤.

(٢٠٩) منير الحمش: التنمية الصناعية في سورية وافاق تجديدها، دار الجيل، دمشق، ١٩٩٢، ص١٧١-١٧٣.

(٢١٠) هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص١٩.

(٢١١) مصطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٥٦.

(٢١٢) المرجع السابق، ص٥٩-٦٠.

(٢١٣) المرجع السابق، ص٥٧.

(٢١٤) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، مرجع سابق، ص٣٢.

(٢١٥) جريدة العرب الدولية: سورية تتجه نحو إصلاح اقتصادها وتشجع الاستثمار الأجنبي، العدد ١٢، ٢٠٠٧/١٢/١٨.

(٢١٦) مصطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، مرجع سابق، ص٥٧.

(٢١٧) المرجع السابق، ص٦٠.

(٢١٨) آمنة إبراهيم أبو حجر: موسوعة المدن العربية، مرجع سابق، ص١٧٦.

(٢١٩) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٣٩٢.

(٢٢٠) محمد شحات الخطيب: الأصول العامة للتعليم الفني والمهني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٥، ص٥٨-٥٩.

(٢٢١) سمية حيدر منصور: دراسة مقارنة لاتجاهات إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، والإفادة منها في الجمهورية العربية السورية، مرجع سابق، ص١٩٨.

(٢٢٢) هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، مرجع سابق، ص٣٣٦.

(٢٢٣) المكتب المركزي للإحصاء: توزُّع السكان الجديد، ص٢٤.

(٢٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، مرجع سابق، ص١٢٢-١٢٣.

(٢٢٥) المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، مرجع سابق، ص٦.

(٢٢٦) المرجع السابق، ص٦.

(٢٢٧) المرجع السابق، ص٦.

(٢٢٨) منذر واصف المصري: اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، مرجع سابق، ص٦٦.

(٢٢٩) فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص٤٥.

(٢٣٠) ممدوح مبيض وأحمد كيلاني: التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٤-٢٠٠٥ (دراسة تحليلية)، مرجع سابق، ص٢٦.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الدول العربية

المراجـع

أولاً- باللغة العربية:

- أمنة إبراهيم أبو حجر: موسوعة المدن العربية، دار أسامة، عمان، ٢٠٠٢.
- إحسان عامر: دراسة تحليلية للمنشآت الصناعية وفقاً لنتائج تعداد ٢٠٠٤، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- الأمم المتحدة: التقرير الوطني الثاني لأهداف التنمية للألفية في الجمهورية العربية السورية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٠)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق، ٢٠٠٠.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية في سورية (٢٠٠٥)، الصادر بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠٠٩ - نحو تواصل معرفي منتج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، ٢٠٠٩.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مؤشرات مجتمع المعلومات في سورية لعام ٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة الاتصالات والتقانة السورية، ٢٠٠٥.
- جريدة العرب الدولية: سورية تتجه نحو إصلاح اقتصادها وتشجع الاستثمار الأجنبي، العدد ١٢، الصادر في ٢٠٠٧/١٢/١٨.
- جمعة حجازي: الأمية - تفاقم المشكلة وتعثر الحلول، المكتب المركزي للإحصاء، سورية، ٢٠٠٧.
- حسين الحسن وقاسم النعيمي: الحيازات الزراعية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- خالد قوطرش: التعليم في سورية - نشأته وتطوره، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠١.
- سميرة صبح: تمكين المرأة في سورية، السياسات والمؤسسات ذات الصلة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة السورية، ٢٠٠٨.
- سمية حيدر منصور: دراسة مقارنة لاتجاهات إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية والإفادة منها في الجمهورية العربية السورية، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التربية، ٢٠٠٠.
- شاكر محمد فتحي أحمد وهشام بدراوي زيدان: التربية المقارنة - المنهج - الأساليب - التطبيقات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
- صطوف الشيخ حسين: البطالة في سورية ١٩٩٤-٢٠٠٤، المكتب التنفيذي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- عصام الشيخ أوغلي وفؤاد إسماعيل: تطور التركيب التعليمي لسكان الجمهورية العربية السورية (١٩٩٤-٢٠٠٤)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- عيسى علي: التربية المقارنة، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦.
- عيسى علي ونزيه الجندي: التربية في الوطن العربي، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠٠٦.
- غياث بركات: سياسات التعليم العالي في سورية، وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٧.
- فخر الدين القلا وشرف الدين محمد، واقع التعليم الثانوي الصناعي وسبل تطويره في البلاد العربية، دراسة مقارنة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ١٩٩٥.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): مجتمع المعلومات في الجمهورية العربية السورية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا): مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨.
- لينا أحمد عبد الرحمن: تحسين جودة الخدمة التعليمية لرفع فعالية التعليم المهني التجاري (دراسة تطبيقية على المدارس والمعاهد المهنية التجارية)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية، ٢٠٠٩.
- ماهر الرز وعبير الحداد: دراسة تحليلية حول التعليم الأساسي، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- محمد شحات الخطيب: الأصول العامة للتعليم الفني والمهني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٩٥.
- المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٧.
- المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٨.
- المكتب المركزي للإحصاء: مسح القوة العاملة، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، ٢٠٠٦.
- ممدوح مبيض وأحمد كيلاني: التعليم الجامعي في الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٤-٢٠٠٥ (دراسة تحليلية)، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧.

- منذر واصف المصري: اقتصاديات التعليم والتدريب المهني، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، ليبيا، ٢٠٠٣.
- منظمة اليونيسيف: وضع الأطفال في العالم، منظمة اليونيسيف، ٢٠٠٧.
- منير الحمش: التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها، دار الجيل، دمشق، ١٩٩٢.
- المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني: الاستثمار في التعليم والتوظيف والأداء الاقتصادي في سورية، المؤسسة الأوروبية للتدريب المهني، بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة السورية، ٢٠٠٥.
- الموقع الرسمي لهيئة مكافحة البطالة: التدريب من أجل التشغيل المضمون، http://www.sacusy.org/new/programs/training.htm ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١١/٦.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: التعليم الثانوي المهني النسوي - الحصص الدراسية لمهنة خياطة الملابس، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الحصص الدراسية لمهن التعليم المهني الصناعي لعام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: الخطط الدراسية - تجارة، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: السيد الرئيس يصدر المرسوم التشريعي ٤٥ القاضي بإحداث المركز الوطني للمتميزين، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- الموقع الرسمي لوزارة التربية - سورية: المناهج، http://www.syrianeducation.org.sy/nstyle ، تاريخ الإتاحة ٢٠٠٩/١٠/٢٩.
- ناثر سارة: التربية العربية منذ ١٩٥٠ - إنجازاتها - مشكلاتها - تحدياتها، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٩٠.
- نبال رفيق السقا: مخرجات التعليم المهني التجاري ومتطلبات سوق العمل - دراسة ميدانية على خريجي التعليم المهني التجاري في مدينة دمشق خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
- هالة خليفة: التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية العربية السورية، معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، دمشق، ١٩٨٤.
- هبة الليثي وخالد أبو إسماعيل: الفقر في سورية، ١٩٩٦-٢٠٠٤، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٥.

- هيئة تخطيط الدولة: الخطة الخمسية العاشرة (٢٠٠٦-٢٠١٠)، هيئة تخطيط الدولة، الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٦.
- وزارة التربية: التعليم الفني والمهني، واقع وأفاق، وزارة التربية، دمشق، ١٩٩٦.
- وزارة التربية: وثائق وزارة التربية، الجمهورية العربية السورية، وزارة التربية، ٢٠٠٤.
- وفاء عطية: دور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص في عملية التنمية في سورية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي - الإشكاليات وأفاق التنمية، القاهرة، ٢٠٠٤.

ثانيا- باللغة الأجنبية:

- Geir Ovensen & Pal Sletten: Report the Syrian lab our market - finding from the 2003 unemployment survy, Fafo, 2007.
- Tan Yin Ying & Others: Perspectives on growth-political-economy framework, International Bank for Reconstruction and Development, 2008.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
معهد الدول العربية